هذا المستند هام للغاية وعليك الانتباه جيداً إلى محتواه

إذا ساورك أي شك بشأن الإجراء الذي ينبغي أن تتخذه، فعليك طلب المشورة المالية المستقلة على الفور من المستشار المهني الخاص بك أو أي مستشار مالي مستقل آخر مناسب ومرخص له من هيئة سوق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة («**الهيئة**»).

في حال قمت ببيع أو نقل ملكية جميع أسهمك في بنك دبي الإسلامي ش.م.ع. ("**بنك دبي الإسلامي**" أو "**الشركة**")، يرجى إرسال هذا المستند في أقرب وقت ممكن إلى المشتري أو المنقول إليه أو إلى وسيط الأوراق المالية أو البنك أو أي وكيل آخر تم من خلاله البيع أو نقل الملكية لإحالته إلى المشتري أو المنقول إليه. وفي حال قمت ببيع أو نقل ملكية جزء من أسهمك في بنك دبي الإسلامي، يرجى الاحتفاظ بهذا المستند وطلب المشورة من وسيط الأوراق المالية أو البنك أو أي وكيل آخر تم من خلاله البيع أو نقل الملكية.

إن تنفيذ الصفقة مشروط، من ضمن أمور أخرى، بالتصويت لصالح كل قرار من القرارات الخاصة المنصوص عليها في دعوة الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي (على النحو المنصوص عليه في الجزء الخامس (*دعوة لحضور الجمعية العمومية*) من هذا المستند) من جانب حاملي الأغلبية المطلوبة من أسهم بنك دبي الإسلامي الممثلة في الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي. إن الشروط الرئيسية والإجراءات المتعلقة بتنفيذ الصفقة واردة في الجزء الثالث (*معلومات عامة تتعلق بالصفقة*) من هذا المستند.

تخضع الصفقة كذلك للحصول على جميع الموافقات التنظيمية اللازمة، بما في ذلك موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("**المصرف المركزي**") والهيئة، وفقاً للأنظمة والمعايير التنظيمية والسوقية المعمول بها.

إن الموافقة على هذا المستند من قبل الهيئة لا تعتبر موافقة على المضي قدماً في تنفيذ الصفقة. وتعني موافقة الهيئة فقط أن هذا المستند يحتوي على الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة بموجب قواعد الإصدار والإفصاح المعمول بها وأية متطلبات إفصاح تنظيمية أخرى واجبة التطبيق. ولن تكون الهيئة مسؤولة عن دقة أو اكتمال أو كفاية المعلومات الواردة في هذا المستند، ولا تتحمل أي مسؤولية عن أي أضرار أو خسائر تلحق بأي شخص نتيجة الاعتماد على هذا المستند أو أي جزء منه. ويكون أعضاء مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي، بشكل فردي وجماعي، مسؤولين عن صحة المعلومات والبيانات الواردة في نشرة المساهمين (هذه «**النشرة**» او هذا "**المستند**")، ويؤكدون، وفقاً لمعرفتهم واعتقادهم، وبعد القيام بالعناية الواجبة وإجراء الدراسات اللازمة، أنه لا توجد حقائق أو معلومات جوهرية أخرى قد يؤدي عدم إدراجها في النشرة إلى تضليل المساهمين أو التأثير على قراراتهم.

إن توزيع هذا المستند وأية مستندات مرفقة به في أي بلد خارج الدولة قد يكون مقيداً بالقوانين المعمول بها في تلك البلاد، وبالتالي يجب على متلقي هذا المستند وأي مستندات مرفقة به الاطلاع على كافة القيود القانونية والتنظيمية والالتزام بها. وقد يشكل أي إخفاق في الامتثال لتلك القيود انتهاكاً لقوانين الأوراق المالية في ذلك البلد. ويُمنع ويُحظر توزيع هذا المستند أو توجيهه أو إرساله إلى أي بلد يكون فيه هذا التوزيع أو التوجيه أو الإرسال انتهاكاً للقوانين المعمول بها.

نشرة المساهمين المؤرخة في 27 نوفمبر ٢٠٢٦

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

(شركة مساهمة عامة تأسست في إمارة دبي، الإمارات العربية المتحدة)

بالنسبة للزيادة المقترحة في رأس مال بنك دبي الإسلامي ش.م.ع. وإصدار أسهم جديدة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. كمقابل للاستحواذ على ١٠٠٪ من أسهم مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع، ("**الامارات الإسلامي**") وفقاً للمادة ٢٩٩(٣) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية وتعديلاته

دعوة لحضور الجمعية العمومية

يجب عليك قراءة هذا المستند بالكامل وأي مستندات مرافقة له بعناية. ويُلفت انتباهك إلى رسالة رئيس مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي وتقرير مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي الواردين في الجزء الأول (*رسالة رئيس مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي وتقرير مجلس الإدارة*) من هذا المستند، واللذين يتضمنان توصية مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي بالتصويت لصالح القرارات الخاصة المقترحة في الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي.

إن دعوة الجمعية العمومية هو للنظر بصورة اساسية في الصفقة، بما في ذلك الاستحواذ على مصرف الإمارات الإسلامي وزيادة رأس المال وإصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني، وذلك على النحو المبين في الجزء الخامس (*دعوة لحضور الجمعية العمومية*) من هذا المستند. وسيُعقد الاجتماع في فندق ماندارين أورينتال جميرا، دبي، الإمارات العربية المتحدة، وذلك يوم السبت ١٩ ديسمبر ٢٠٢٦ في تمام الساعة ١١:٠٠ صباحاً، مع إمكانية مشاركة المساهمين عن بُعد عبر الوسائل الإلكترونية.

لا تتحمل الهيئة أو سوق دبي المالي أي مسؤولية عن محتويات هذا المستند، ولا تعطيان أي تأكيدات على دقتها أو اكتمالها، وتخليان نفسيهما صراحةً من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذا المستند أو عن الاستناد إلى أي جزء منه.

ملاحظات هامة

يرجى قراءة هذا المستند بعناية.

لا يُقصد من هذا المستند والمستندات المرفقة به، ولا يشكل، عرضاً للبيع أو دعوة لشراء أو الاكتتاب في أوراق مالية، أو دعوة لشراء أي أوراق مالية بموجب هذا المستند أو غير ذلك في أي ولاية قضائية يكون فيها هذا العرض أو الدعوة غير قانونيين. ولا يعتبر هذا المستند نشرة إصدار أو مستنداً يعادلها.

تم إعداد هذا المستند من قبل مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي لتزويد مساهميه بالمعلومات المتعلقة بالزيادة المقترحة في رأس مال بنك دبي الإسلامي وإصدار أسهم جديدة في بنك دبي الإسلامي لصالح بنك الإمارات دبي الوطني كمقابل لاستحواذ بنك دبي الإسلامي على ١٠٠٪ من أسهم مصرف الإمارات الإسلامي المملوكة من بنك الإمارات دبي الوطني (**«الصفقة»**).

وقد وافقت الهيئة على إفصاح الشركة عن المعلومات الواردة في هذا المستند، ولكن لا تعني هذه الموافقة أن المعلومات صحيحة أو دقيقة أو كاملة كما في تاريخ هذا المستند أو في أي تاريخ آخر. ولا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن محتويات هذا المستند، كما لا تقدم أي تأكيدات بشأن دقته أو اكتماله، وتخلي نفسها صراحةً من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة ناتجة عما ورد في هذا المستند أو عن الاعتماد عليه أو على أي جزء منه.

يتحمل أعضاء مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي المسؤولية عن المعلومات الواردة في هذا المستند والمتعلقة ببنك دبي الإسلامي. ووفقاً لأفضل ما لديهم من معرفة واعتقاد (بعد اتخاذهم كافة العناية المعقولة للتأكد من ذلك)، فإن المعلومات الواردة في هذا المستند والتي هم مسؤولون عنها تتوافق مع الحقائق ولا تُغفل أي شيء قد يؤثر على مضمون تلك المعلومات.

لم يتم تفويض أي شخص بتقديم أي معلومات أو تقديم أي تعهدات بخلاف تلك الواردة في هذا المستند، وإذا تم تقديم أو الإدلاء بأي من هذه المعلومات أو التعهدات، فلا ينبغي الاعتماد عليها باعتبارها معتمدة من قبل ميريل لينش إنترناشونال (الخاضعة لرقابة سلطة دبي للخدمات المالية) (**«بوفا سيكيوريتيز»**، بصفتها مستشاراً مالياً لبنك دبي الإسلامي فيما يتعلق بالصفقة)، أو شركة التميمي ومشاركوه المحدودة (بصفتها مستشاراً قانونياً لبنك دبي الإسلامي فيما يتعلق بالصفقة)، أو شركة ديلويت للخدمات المهنية (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة (المسجلة لدى سلطة دبي للخدمات المالية كأعمال ومهن غير مالية محددة) (**«ديلويت»**، بصفتها مستشار الفحص النافي للجهالة المالي لبنك دبي الإسلامي فيما يتعلق بالصفقة ومُقيّماً معتمداً من الهيئة)، أو بنك دبي الإسلامي، أو أي شخص آخر معني بالصفقة.

لا يجوز تفسير محتويات هذا المستند على أنها مشورة قانونية أو مالية أو ضريبية، وينبغي على أي شخص طلب المشورة من مستشاره القانوني أو المالي أو الضريبي الخاص فيما يتعلق بالمسائل الواردة في هذا المستند.

ولاية السلطات الأجنبية

قد يتأثر المساهمون في بنك دبي الإسلامي غير المقيمين في الدولة و/أو غير مواطنيها بالقوانين المعمول بها في البلاد التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها. ويجب على الأشخاص غير المقيمين في الدولة الاطلاع على أي متطلبات قانونية أو تنظيمية معمول بها في بلادهم (أو بلد جنسيتهم، حسب الحالة) والالتزام بها.

قد يكون إصدار أو نشر أو توزيع هذا المستند وأي مستندات مرفقة به في أي بلد خارج الدولة مقيداً بالقوانين المعمول بها في تلك البلاد، وبالتالي يجب على متلقي هذا المستند وأي مستندات مرفقة به الاطلاع على كافة القيود القانونية والتنظيمية والالتزام بها. وقد يشكل أي إخفاق في الامتثال لتلك القيود انتهاكاً لقوانين الأوراق المالية في ذلك البلد.

ويُمنع ويُحظر توزيع هذا المستند أو توجيهه أو إرساله إلى أي بلد يكون فيه توزيع هذا المستند أو إعادة إرساله أو نقله انتهاكاً للقوانين المعمول بها، وبالتالي يجب على متلقي هذا المستند وأي مستندات مرفقة به مراعاة الالتزام التام بالقوانين المعمول بها في البلد ذي الصلة.

البيانات الواردة في هذا المستند

إن البيانات الواردة في هذا المستند معمول بها كما في تاريخ هذا المستند، ما لم يتم تحديد وقت آخر متعلق بها. ولا يعني نشر هذا المستند أنه لم يطرأ أي تغيير على شؤون الشركة منذ تاريخ هذا المستند.

لا يُقصد من أي أمر متضمن في هذا المستند، ولا يجب اعتباره أو تفسيره، على أنه توقع أو تصور أو تقدير للأداء المالي المستقبلي لبنك دبي الإسلامي، ولا يجب تفسير أي بيانات واردة في هذا المستند على أنها تعني أن ربحية السهم الواحد أو النتائج المالية لبنك دبي الإسلامي عن أي فترة مستقبلية ستماثل أو تتجاوز بالضرورة تلك الخاصة بأي فترة سابقة.

بيان تحذيري بشأن التوقعات والبيانات المستقبلية

يحتوي هذا المستند على بيانات معينة ذات صلة ببنك دبي الإسلامي قد تكون توقعات وبيانات مستقبلية. ويمكن تعريف هذه البيانات على أنها توقعات مستقبلية لأنها لا تتعلق فقط بالحقائق السابقة أو الحالية. وغالباً ما تستخدم في هذه التوقعات والبيانات المستقبلية كلمات ذات دلالة مستقبلية مثل "يتوقع" أو "يستهدف" أو "يترقب" أو "يقدر" أو "يعتزم" أو "يخطط" أو "سوف" أو "هدف" أو "يعتقد" أو "يهدف" أو "من الممكن" أو "قد" أو "يفترض" أو "يتنبأ" أو "يمكن" أو "ينبغي" أو "استراتيجية" أو "ميزانية" أو "يواصل" أو غيرها من المفردات المشابهة أو المنافية لها في المعنى. وقد تتضمن البيانات المستقبلية البيانات المتعلقة بما يلي: (١) أوجه التآزر المحتملة والتوقعات المستقبلية للمصروفات الرأسمالية والنفقات والإيرادات والأداء المالي والأوضاع المالية وسياسة توزيع أرباح الأسهم والخسائر والاحتمالات المستقبلية؛ (٢) استراتيجيات العمل والإدارة وتوسيع وتنمية عمليات بنك دبي الإسلامي وأوجه التآزر المحتملة الناتجة عن الصفقة؛ (٣) آثار التشريعات الحكومية على أعمال بنك دبي الإسلامي؛ و(٤) الصفقة والأحداث المتصلة بها والتواريخ التي يتوقع فيها وقوع هذه الأحداث.

إن البيانات المستقبلية تحمل طابع توقعات محتملة بطبيعتها وليست مبنية على حقائق تاريخية، بل على التوقعات والتصورات الحالية التي تراها إدارة بنك دبي الإسلامي بخصوص الأحداث المستقبلية. وتنطوي هذه البيانات المستقبلية على مخاطر معروفة وغير معروفة، بالإضافة إلى عدم اليقين وعوامل أخرى قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية أو الأداء أو الإنجازات الخاصة بأي شخص أو مجال العمل أو الاستراتيجيات أو الأحداث بشكل جوهري عن تلك المذكورة صراحةً أو المشار إليها ضمناً في هذه البيانات المستقبلية. وتقع معظم المخاطر والشكوك المتعلقة بالتوقعات والبيانات المستقبلية خارج نطاق قدرة الشركات على السيطرة عليها أو تقديرها بدقة، مثل أوضاع الأسواق في المستقبل وسلوك المشاركين الآخرين في الأسواق، لذلك ينبغي عدم الاعتماد بشكل مفرط على هذه البيانات. كما أن هذه التوقعات والبيانات المستقبلية لا تشكل ضماناً للأداء الفعلي المستقبلي، حيث لم يقم مدققو حسابات بنك دبي الإسلامي بمراجعتها، ما لم يتبين خلاف ذلك. وتستند هذه التوقعات والبيانات المستقبلية إلى افتراضات عديدة، منها الافتراضات المتعلقة باستراتيجيات العمل الحالية والمستقبلية لبنك دبي الإسلامي والبيئة التي سيزاول فيها عمله في المستقبل. ونشير إلى أن كل التوقعات والبيانات المستقبلية الشفهية أو الخطية الصادرة عن بنك دبي الإسلامي أو المنسوبة إليه أو إلى أي شخص يتصرف نيابة عنه تخضع، ومقيدة صراحةً في مجملها، بهذا البيان التحذيري.

تتناول البيانات المستقبلية الواردة في هذا المستند الأوضاع السائدة كما في تاريخ هذا المستند فقط، ويخلي بنك دبي الإسلامي ومستشاروه مسؤوليتهم صراحةً عن أي التزام أو تعهد بنشر أي تحديثات أو مراجعات لأي من البيانات المستقبلية الواردة هنا لتعكس أي تغيير في توقعاتهم أو أي تغيير في الأحداث أو الأوضاع أو الظروف التي تستند إليها تلك البيانات، ما لم ينص على ذلك القانون المعمول به.

الإفصاح

تم إعداد هذا المستند وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في الدولة (المطبقة على شركات المساهمة العامة التي يتم تأسيسها في الدولة وتخضع لرقابة الهيئة والمصرف المركزي)، وقد لا تتطابق المعلومات المفصح عنها في هذا المستند مع ما كان يلزم الإفصاح عنه في حال إعداد هذا المستند وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في أي بلد خارج الدولة. ونحيطكم علماً بأنه يتم إجراء هذه الصفقة بموجب القوانين المعمول بها في الدولة، وأنه تم أو سيتم إعداد هذا المستند وأي مستندات أخرى تتعلق بالصفقة وفقاً لمتطلبات الإفصاح وصيغه وأنماطه المتبعة في الدولة، والتي قد تختلف عن تلك المعمول بها في البلاد الأخرى.

تقديم المعلومات المالية والمعلومات الأخرى

باستثناء أي نص صريح مخالف قد يرد في هذا المستند، فإن المعلومات المالية الواردة في هذا المستند قائمة على تقديرات الإدارة ولم يتحقق منها مدققو الحسابات أو غيرهم بشكل مستقل.

التقريب

تم تقريب بيانات معينة واردة في هذا المستند، بما فيها المعلومات المالية والإحصائية والتشغيلية. ونتيجة لذلك، فإن الأرقام الإجمالية للبيانات الواردة في هذا المستند قد تتباين بشكل طفيف عن الأرقام الحسابية الفعلية الإجمالية لتلك البيانات. وقد تم تقريب النسب المئوية في الجداول وغيرها، وبالتالي قد لا تصل في مجموعها إلى ١٠٠٪.

العملة

باستثناء ما ورد فيه نص بخلاف ذلك، تم إعداد جميع المعلومات المالية الواردة في هذا المستند بالدرهم، وهو العملة الرسمية للدولة.

نشر هذا المستند

لن يتم إرسال هذا المستند إلى المساهمين في بنك دبي الإسلامي، لكن ستتاح نسخة من هذا المستند مجاناً في المقر الرئيسي لبنك دبي الإسلامي وعلى الموقع الإلكتروني لبنك دبي الإسلامي (https://www.dib.ae/en) اعتباراً من تاريخ نشر هذا المستند.

ولا يتم تضمين محتويات أي موقع إلكتروني لبنك دبي الإسلامي أو أي موقع إلكتروني آخر يمكن الوصول إليه من الارتباطات التشعبية الموجودة على أي من هذه المواقع في هذا المستند، ولا تشكل جزءاً منه، ولا يقبل أي شخص تحمل أي مسؤولية عن المحتويات المتوفرة على هذه المواقع. ومن ثم ننوه إلى أنه يجب عدم الاعتماد على أي معلومات ترد أو يشار إليها في تلك المواقع.

التعاريف

ما لم يقتضِ سياق النص خلاف ذلك، فإن المفردات والمصطلحات المعرّفة المستخدمة في هذا المستند تحمل المعاني الواردة قرين كل منها في قسم التعاريف من هذا المستند.

الأوقات والتواريخ

تعتبر الإشارات إلى الأوقات والتواريخ في هذا المستند إشارة إلى التقويم الميلادي والتوقيت المحلي لإمارة أبوظبي (توقيت الخليج القياسي)، على التوالي، ما لم يُنص على خلاف ذلك. وتستند جميع التواريخ والأوقات المتعلقة بالجدول الزمني المتوقع المبين في الجزء الثاني (*الجدول الزمني المتوقع للأحداث الرئيسية*) من هذا المستند إلى التوقعات الحالية لبنك دبي الإسلامي، وقد تكون عرضة للتغيير. وفي حال تغيير أي من التواريخ و/أو الأوقات الواردة في هذا المستند، سيتم إخطار مساهمي بنك دبي الإسلامي بالتاريخ و/أو الوقت المعدّل عن طريق نشر إشعار بذلك على موقعه الإلكتروني https://www.dib.ae/en.

تاريخ هذا المستند هو ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٦.

جدول المحتويات

ملاحظات هامة III

الجزء الأول – رسالة من رئيس مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي وتقرير مجلس الإدارة 1

الجزء الثاني – الجدول الزمني المتوقع للأحداث الرئيسية 6

الجزء الثالث: معلومات عامة تتعلق بالصفقة 7

الجزء الرابع – معلومات عن مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع 13

الجزء الخامس – دعوة لحضور إجتماع الجمعية العمومية 19

ملاحظات: 21

نموذج التوكيل 24

التعاريف 25

الملحق ١ رأي الإنصاف 27

الجزء الأول – رسالة من رئيس مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي وتقرير مجلس الإدارة

٢٧ نوفمبر ٢٠٢٦

السادة المساهمون في بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.،

الاستحواذ المقترح على مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع، وزيادة رأس المال، وإصدار أسهم جديدة في بنك دبي الإسلامي لصالح بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.

1. مقدمة

تأسس بنك دبي الإسلامي ش.م.ع. (**"بنك دبي الإسلامي"** أو **"الشركة"**) بموجب مرسوم أميري صادر عن صاحب السمو حاكم دبي في ٢٩ صفر ١٣٩٥ هجري، الموافق ١٢ مارس ١٩٧٥، لتقديم الخدمات المصرفية والخدمات ذات الصلة وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وقد تم تسجيله لاحقًا كشركة مساهمة عامة بموجب القانون الاتحادي رقم ٨ لعام ١٩٨٤ – الشركات التجارية، بصيغته المعدلة.

والشركة بنك إسلامي مرخص من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (**«المصرف المركزي»**)، ومدرجة في سوق دبي المالي (**«السوق»**). وتخضع الشركة للمتطلبات التنظيمية المعمول بها الصادرة عن المصرف المركزي وهيئة سوق المال (**«الهيئة»**).

تقترح الشركة الاستحواذ على ١٠٠٪ من أسهم مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع (**"الإمارات الإسلامي"**) من بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع (**"بنك الإمارات دبي الوطني"**) مقابل إصدار أسهم جديدة في الشركة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني عن طريق زيادة رأس مال الشركة (يُشار إليها فيما يلي بـ **«الصفقة»**). رهناً بالحصول على الموافقات اللازمة واستيفاء شروط إتمام الصفقة، ستتضمن الصفقة ما يلي:

(أ) قيام بنك الإمارات دبي الوطني (بنك الإمارات دبي الوطني) بنقل جميع الأسهم المصدرة في الإمارات الإسلامي إلى الشركة، وبذلك يصبح الإمارات الإسلامي شركة تابعة مملوكة بالكامل للشركة؛ و

(ب) زيادة رأس مال الشركة وإصدار أسهم جديدة في الشركة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني كعائد عيني مقابل الأسهم في الإمارات الإسلامي، عملاً بالمادة ٢٩٩(٣) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية وتعديلاته (**"قانون الشركات التجارية"**)، والذي يسمح، رهناً بموافقة مساهمي الشركة عن طريق قرار خاص، بزيادة رأس مال الشركة وإصدار أسهم جديدة كعوض عيني مقابل الاستحواذ على شركة قائمة، مع استثناء هذه العملية صراحةً من أحكام حقوق الاولوية المنصوص عليها في المواد ١٩٩ و٢٠٠ و٢٠١ من قانون الشركات التجارية.

يخضع تنفيذ الصفقة للموافقات التنظيمية والمؤسستية اللازمة، بما في ذلك موافقات المصرف المركزي والهيئة ومساهمي الشركة، وأي موافقات أو تأكيدات أخرى مطلوبة للصفقة. وسيُطلب من المساهمين الموافقة على الاستحواذ على الإمارات الإسلامي، وزيادة رأس المال، وإصدار الأسهم الجديدة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني، والتعديلات ذات الصلة على النظام الأساسي للشركة، وتفويض مجلس الإدارة بتنفيذ الصفقة.

2. فوائد الصفقة بالنسبة لبنك دبي الإسلامي وأسباب الدخول فيها

يرى مجلس الإدارة أن الصفقة تمثل فرصة مغرية لتسريع نمو بنك دبي الإسلامي، وتعزيز مكانته في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، وزيادة قدرته على تحقيق عوائد مستدامة للمساهمين. ومن شأن الاستحواذ على الإمارات الإسلامي توسيع قدرات بنك دبي الإسلامي في مجال الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، مما يؤدي إلى إنشاء مجموعة مصرفية أكبر وأكثر توازناً تتمتع بقاعدة تمويل أقوى وفرص كبيرة لتحسين الكفاءة والربحية.

ويُشار إلى بنك دبي الإسلامي بعد إتمام الصفقة في هذا القسم باسم «**بنك دبي الإسلامي (بعد الصفقة)**». وفيما يلي أهم الفوائد التي يتوقع مجلس الإدارة أن تحققها الصفقة.

2.1 تعزيز ريادة بنك دبي الإسلامي في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية

ستعزز الصفقة مكانة بنك دبي الإسلامي باعتباره أكبر مجموعة مصرفية إسلامية في الإمارات العربية المتحدة، مما يؤسس لريادته في كل من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد. كما ستجعل بنك دبي الإسلامي (بعد الصفقة) ثاني أكبر مجموعة مصرفية إسلامية مدرجة في العالم من حيث إجمالي الأصول. واستناداً إلى المعلومات المالية كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، سيبلغ إجمالي أصول بنك دبي الإسلامي (بعد الصفقة) حوالي ٥٨٥ مليار درهم إماراتي، أي ما يقارب ضعف أصول ثاني أكبر بنك إسلامي في الإمارات العربية المتحدة.

2.2 إنشاء علامة تجارية رائدة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد وتحقيق مزيج أعمال أكثر توازناً

ستكمل العلامة التجارية الراسخة للخدمات المصرفية للأفراد لدى الإمارات الإسلامي قوة بنك دبي الإسلامي في مجال الخدمات المصرفية للشركات. واستناداً إلى المعلومات المالية كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، سيبلغ إجمالي التمويل للأفراد في بنك دبي الإسلامي بعد الصفقة حوالي ١٥٣ مليار درهم إماراتي، مما يجعله أكبر علامة تجارية للخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد في الإمارات العربية المتحدة. كما ستؤدي الصفقة إلى زيادة حصة التمويل للأفراد في محفظة التمويل من حوالي ٣٢٪ لبنك دبي الإسلامي على أساس منفرد إلى حوالي ٣٨٪ لبنك دبي الإسلامي بعد الصفقة، مما يخلق منصة أكثر تميزًا تتيح مزيدًا من النمو وتعميق التغلغل في سوق الإمارات العربية المتحدة.

2.3 توسيع قاعدة الودائع وتحسين كفاءة التمويل

ستعزز عملية الاستحواذ ملف تمويل بنك دبي الإسلامي من خلال الوصول إلى شبكة الودائع منخفضة التكلفة الخاصة بحسابات الجاري والتوفير (**CASA**) التابعة للإمارات الإسلامي. وستمثل ودائع CASA حوالي ٤٢٪ من ودائع عملاء بنك دبي الإسلامي بعد الصفقة وفقًا للبيانات المبدئية، مقارنةً بحوالي ٣٤٪ لبنك دبي الإسلامي على أساس منفرد. ومن المتوقع أن تؤدي قاعدة الودائع CASA الأكبر، إلى جانب الفرص المتاحة لتحقيق التآزر في تسعير الودائع عبر بنك دبي الإسلامي بعد الصفقة، إلى خفض تكاليف التمويل ودعم هوامش تمويل صافية أقوى.

2.4 تحقيق الكفاءة التشغيلية وفرص إيرادات إضافية

ستوفر الصفقة فرصًا كبيرة لتحسين الكفاءة التشغيلية من خلال الاستخدام الأكثر فعالية لشبكة فروع بنك دبي الإسلامي المجمعة وبنيتها التحتية، وإزالة الوظائف المكررة، وتحقيق وفورات أكبر نتيجة اتساع نطاق العمليات. كما ستُمكّن بنك دبي الإسلامي من تحقيق المزيد من العائدات من قاعدة عملاء أوسع نطاقًا عبر مجموعة متميزة من المنتجات والخدمات للمنصة المجمعة، مما يتيح تحقيق التآزر في الإيرادات من خلال البيع المتبادل. ومن المتوقع تحقيق هذه الفوائد تدريجيًا من خلال التكامل بمرور الوقت، وليس فور إتمام الصفقة.

2.5 تعزيز الأرباح وقدرة التوزيع على المدى الطويل

يتوقع مجلس الإدارة أن يؤدي التوسع في الحجم، وزيادة تنوع محفظة التمويل، وانخفاض تكاليف التمويل، والكفاءة التشغيلية إلى تحقيق ربحية أكبر وتوليد رأس مال عضوي في بنك دبي الإسلامي بعد الصفقة. ومن المتوقع أن تعزز هذه التحسينات قدرة بنك دبي الإسلامي على زيادة ربحية السهم وتحقيق عوائد مستدامة للمساهمين بمرور الوقت، مع دعم متطلبات رأس المال لبنك دبي الإسلامي بعد الصفقة بصفته بنكًا ذا أهمية نظامية محلية («D-SIB»). وستظل أي أرباح مستقبلية خاضعة للأداء المالي ومتطلبات رأس المال والمتطلبات التنظيمية المعمول بها والموافقات اللازمة.

2.6 تخضع الفوائد المتوقعة الموضحة أعلاه لإتمام الصفقة بنجاح وتحقيق التكامل بين الإمارات الإسلامي ومجموعة بنك دبي الإسلامي. ويُعتبر تقييم أوجه التآزر المحتملة تقييمًا أوليًا، وسيتطلب تحقيقها تكاليف تنفيذ وقد يتأثر بالتخطيط الإضافي للجمع. ولا ينبغي اعتبار الفوائد المتوقعة توقعات للأرباح أو ضمانًا للأداء المالي المستقبلي أو أرباح السهم أو توزيعات الأرباح.

3. معلومات عن الصفقة

رهناً بالحصول على جميع الموافقات المطلوبة، بما في ذلك موافقات المصرف المركزي والهيئة ومساهمي بنك دبي الإسلامي، واستيفاء أي شروط لإتمام الصفقة، ستتألف الصفقة المقترحة من الخطوات المترابطة التالية. ولن تتم زيادة رأس مال بنك دبي الإسلامي وإصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني إلا بعد إتمام نقل أسهم مصرف الإمارات الإسلامي إلى بنك دبي الإسلامي.

الخطوة الأولى – الاستحواذ على مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع

رهناً بالحصول على جميع الموافقات المطلوبة واستيفاء أي شروط لإتمام الصفقة، سيقوم بنك دبي الإسلامي بالاستحواذ على ٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥ (خمسة مليارات وأربعمائة وثلاثون مليوناً وأربعمائة وواحد وعشرون ألفاً وثمانمائة وخمسة وسبعون) سهماً عادياً بقيمة اسمية تبلغ ١ درهم إماراتي (درهم واحد) لكل سهم، تمثل ١٠٠٪ (مائة في المائة) من رأس المال المصدر للإمارات الإسلامي، من بنك الإمارات دبي الوطني. وسيتم سداد ثمن الاستحواذ عن طريق إصدار ٣,٤٨٦,٢٨٤,٣٣٠ (ثلاثة مليارات وأربعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون) سهمًا جديدًا في بنك دبي الإسلامي لصالح بنك الإمارات دبي الوطني (يُشار إليها فيما يلي بـ «**أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة**») بسعر إصدار يبلغ ١ درهم إماراتي (درهم إماراتي واحد) للسهم الواحد وقيمة إصدار إجمالية تبلغ ٣,٤٨٦,٢٨٤,٣٣٠ (ثلاثة مليارات وأربعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون) درهم إماراتي، على أساس نسبة مبادلة الأسهم المحددة في «الخطوة الثانية» أدناه. وعند إتمام الصفقة، سيصبح الإمارات الإسلامي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك دبي الإسلامي.

الخطوة الثانية – زيادة رأس المال

لغرض إصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة كعوض عيني مقابل أسهم الإمارات الإسلامي، يقترح بنك دبي الإسلامي زيادة رأس ماله المصدر (يُشار إليها فيما يلي بـ «**زيادة رأس المال**») على النحو التالي:

(أ) زيادة رأس المال المصدر لبنك دبي الإسلامي بمقدار ٣,٤٨٦,٢٨٤,٣٣٠ (ثلاثة مليارات وأربعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون) درهم إماراتي، وبذلك يرتفع رأس المال المصدر لبنك دبي الإسلامي من ٧,٢٤٠,٧٤٤,٣٧٧ (سبعة مليارات ومائتان وأربعون مليوناً وسبعمائة وأربعة وأربعون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وسبعون) درهم إماراتي إلى ١٠,٧٢٧,٠٢٨,٧٠٧ (عشرة مليارات وسبعمائة وسبعة وعشرون مليوناً وثمانية وعشرون ألفاً وسبعمائة وسبعة) درهم إماراتي؛ و

(ب) إنشاء وإصدار ٣,٤٨٦,٢٨٤,٣٣٠ (ثلاثة مليارات وأربعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون) سهمًا جديدًا في بنك دبي الإسلامي بقيمة اسمية تبلغ ١ درهم إماراتي (درهم واحد) لكل سهم، مما يرفع إجمالي عدد الأسهم المصدرة لبنك دبي الإسلامي من ٧,٢٤٠,٧٤٤,٣٧٧ (سبعة مليارات ومائتان وأربعون مليوناً وسبعمائة وأربعة وأربعون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وسبعون) سهماً إلى ١٠,٧٢٧,٠٢٨,٧٠٧ (عشرة مليارات وسبعمائة وسبعة وعشرون مليوناً وثمانية وعشرون ألفاً وسبعمائة وسبعة) سهماً.

سيتم تبادل أسهم الإمارات الإسلامي بأسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة (يُشار إليه فيما يلي بـ "**مبادلة الأسهم**") على أساس ٠,٦٤٢ سهم جديد من أسهم بنك دبي الإسلامي مقابل كل سهم واحد من أسهم الإمارات الإسلامي (يُشار إليها فيما يلي بـ "**نسبة مبادلة الأسهم**"). وقد تم تحديد نسبة مبادلة الأسهم وسعر الإصدار وعدد أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة بالرجوع إلى تقييم أسهم الإمارات الإسلامي وبنك دبي الإسلامي. ولتحديده نسبة مبادلة الأسهم، استرشد بنك دبي الإسلامي بالمشورة والمساعدة المقدمة من مستشارين مستقلين. وعند الموافقة على شروط الصفقة، أخذ مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي في الاعتبار، من بين أمور أخرى، (١) تقرير التقييم الذي أعدته شركة ديلويت، بصفتها جهة تقييم مستقلة معتمدة من الهيئة، بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٦، والموجه إلى مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي (يُشار إليه فيما يلي بـ «**تقرير التقييم**») والمشار اليه في القسم ٣ من الجزء الثالث من هذا المستند (*ملخص تقرير التقييم*) و(٢) الرأي بشأن نسبة مبادلة الأسهم الذي أعدته بوفا سيكيوريتيز بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٦، الموجه إلى مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي، والذي يفيد بأنه، اعتبارًا من تاريخ هذا الرأي واستنادًا إلى العوامل والافتراضات المنصوص عليها فيه ورهناً بها، فإن نسبة مبادلة الأسهم المطبقة على الصفقة كانت عادلة، من الناحية المالية، لمساهمي بنك دبي الإسلامي (يُشار إليه فيما يلي بـ «**رأي الإنصاف**»)، والذي يرد في الملحق ١ (*رأي الإنصاف*) لهذا المستند. وقد أُجري التقييم كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦. وقامت شركة ديلويت بتقييم بنك دبي الإسلامي باستخدام نموذج خصم الأرباح وتحليل سعر السهم، وقامت بتقييم الإمارات الإسلامي باستخدام نموذج خصم الأرباح، مع تأكيد كل التقييمين من خلال تحليل الشركات المماثلة. وقدّرت شركة ديلويت القيمة العادلة لـ ١٠٠٪ من حقوق ملكية بنك دبي الإسلامي بأنها تتراوح بين ٥٨,٥٤٧,٥ مليون درهم إماراتي و٦٨,٤١٧,٨ مليون درهم إماراتي، و١٠٠٪ من حقوق ملكية الإمارات الإسلامي بأنها تتراوح بين ٢٦,٩٠٠,٧ مليون درهم إماراتي إلى ٣٣,٧٣٠,٧ مليون درهم إماراتي، مما أدى إلى نطاق لنسبة مبادلة الأسهم يتراوح بين ٢٨,٢٪ و٣٦,٦٪ (محسوبة على أساس قيمة الإمارات الإسلامي كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لكل من الإمارات الإسلامي وبنك دبي الإسلامي). وعقب المفاوضات التجارية، وإجراء الفحص القانوني والمالي الدقيق، وتقييم القيم النسبية المقدرة لكل من بنك دبي الإسلامي والإمارات الإسلامي، ومراعاة رأي الإنصاف، حدد مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي نسبة مبادلة الأسهم بواقع ٠,٦٤٢ سهم جديد من أسهم بنك دبي الإسلامي مقابل كل سهم واحد من أسهم الإمارات الإسلامي. وسيتم إصدار الأسهم الجديدة لبنك دبي الإسلامي بسعر ١ درهم إماراتي للسهم الواحد، وهو ما يعادل قيمتها الاسمية، وبالتالي لن تنشأ أي علاوة على السهم عند إصدارها.

وقد أُعدّ تقرير التقييم ورأي الإنصاف حصريًّا لمجلس إدارة بنك دبي الإسلامي لمساعدته في اتخاذ قراراته فيما يتعلق بالصفقة. ولم يُعدّا ليعتمد عليهما مساهمو بنك دبي الإسلامي أو أي شخص آخر، أو لاستخدامهما في اتخاذ أي قرار استثماري أو قرار تصويت، ولا يشكلان توصية لأي مساهم في بنك دبي الإسلامي بشأن كيفية التصويت في الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي. تعمل كل من بوفا سيكيوريتيز وديلويت حصريًّا لصالح بنك دبي الإسلامي دون غيرها فيما يتعلق بهذه الصفقة. ولا يُنشئ موافقتهما على إتاحة هذه المعلومات أي علاقة عميل أو علاقة تعاقدية أخرى، ولن تكونا مسؤولتين أمام أي جهة أخرى غير بنك دبي الإسلامي عن توفير الحماية الممنوحة لعملائهما أو عن تقديم المشورة فيما يتعلق بهذه الصفقة أو أي مسائل أخرى مشار إليها في هذا المستند.

يُقترح تنفيذ زيادة رأس المال وإصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني وفقًا للمادة ٢٩٩(٣) من قانون الشركات التجارية، بالاستناد إلى الإعفاء القانوني من حقوق الأولوية الممنوحة لمساهمي بنك دبي الإسلامي الحاليين. وستُعرض زيادة رأس المال والتعديلات ذات الصلة على النظام الأساسي لبنك دبي الإسلامي على مساهمي بنك دبي الإسلامي للموافقة عليها بقرار خاص.

الخطوة الثالثة – إصدار الأسهم لصالح بنك الإمارات دبي الوطني

عند إتمام الصفقة، سيقوم بنك الإمارات دبي الوطني بتحويل جميع أسهمه في الإمارات الإسلامي إلى بنك دبي الإسلامي. وعقب إتمام هذا التحويل، سيقوم بنك دبي الإسلامي بتنفيذ زيادة رأس المال وإصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني كمقابل لتحويل جميع أسهمه في الإمارات الإسلامي إلى بنك دبي الإسلامي. ولن يقوم بنك دبي الإسلامي بجمع أي عائدات اكتتاب نقدية من خلال إصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة.

سيتم إصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة مدفوعة بالكامل وستكون لها نفس حقوق أسهم بنك دبي الإسلامي الحالية من جميع النواحي، بما في ذلك الحق في الحصول على جميع الأرباح والتوزيعات الأخرى المعلنة أو المقررة أو المدفوعة في تاريخ إصدارها أو بعده. وسيتم إصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة خالية من جميع الرهونات.

وعقب إتمام الصفقة، سيحتفظ بنك الإمارات دبي الوطني بنسبة ٣٢,٥٠٪ من رأس المال المصدر لبنك دبي الإسلامي بعد الزيادة، بينما سيحتفظ المساهمون الحاليون في بنك دبي الإسلامي بنسبة ٦٧,٥٠٪ المتبقية. ونظرًا لأن أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة ستصدر حصريًّا لصالح بنك الإمارات دبي الوطني ولن يشارك المساهمون الحاليون في بنك دبي الإسلامي في زيادة رأس المال، فإن حصص المساهمة وحقوق التصويت النسبية للمساهمين الحاليين في بنك دبي الإسلامي ستتضاءل من ١٠٠٪ إلى حوالي ٦٧,٥٠٪ من رأس المال المصدر لبنك دبي الإسلامي بعد الزيادة. ومع ذلك، لن يتغير عدد أسهم بنك دبي الإسلامي التي يمتلكها كل مساهم حالي، ويتم إصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة مقابل ١٠٠٪ من أسهم الإمارات الإسلامي، الذي سيصبح شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك دبي الإسلامي. ويخضع إتمام الصفقة لجميع الموافقات والتأكيدات والموافقات الأخرى المطلوبة.

وسيتم إدراج أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة في سوق دبي المالي وفقًا للموافقات المطلوبة. وسيتم تسجيل نقل ملكية أسهم الإمارات الإسلامي وإصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة في سجلات الأسهم ذات الصلة ولدى السلطات المختصة.

ومن المتوقع إتمام الصفقة عقب استلام جميع الموافقات المطلوبة واستيفاء أو، حيثما يُسمح بذلك، التنازل عن أي شروط للإتمام بموجب اتفاقية البيع والشراء.

نلفت انتباهكم إلى «الجزء الثالث (*معلومات عامة تتعلق بالصفقة*)» من هذا المستند للاطلاع على تفاصيل الإجراءات المتعلقة بالصفقة، وملخص اتفاقية البيع والشراء، وملخص تقرير التقييم ورأي الإنصاف، بالإضافة إلى مزايا الصفقة.

4. الجدول الزمني المتوقع للأحداث الرئيسية

يرجى الاطلاع على 0 (*الجدول الزمني المتوقع للأحداث الرئيسية*) من هذا المستند للاطلاع على الجدول الزمني المتوقع للأحداث الرئيسية المتعلقة بالصفقة.

5. معلومات عن مصرف الإمارات الإسلامي

يرجى الاطلاع على 0 (*معلومات عن مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع*) من هذا المستند للحصول على مزيد من المعلومات عن الإمارات الإسلامي.

6. التوصية والإجراء الذي يتعين على المساهمين اتخاذه

يرى مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي أن الصفقة تخدم مصلحة بنك دبي الإسلامي ومساهميه ككل. وبناءً على ذلك، يؤيد مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي الصفقة ويوصيكم بالتصويت لصالح القرارات الخاصة التي سيتم اقتراحها في الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي.

وللموافقة على الصفقة، سيتعين على مساهمي بنك دبي الإسلامي الذين يمتلكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الحاضرة أو الممثلة في الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي التصويت لصالح القرارات الخاصة.

ستُعقد الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي في فندق ماندارين أورينتال جميرا، دبي، الإمارات العربية المتحدة في ١٩ ديسمبر ٢٠٢٦ في تمام الساعة ١١:٠٠ صباحاً، مع إمكانية مشاركة المساهمين عن بُعد عبر الوسائل الإلكترونية. ونظرًا لأن تنفيذ الصفقة يتطلب موافقة مساهمي بنك دبي الإسلامي على القرارات الخاصة الواردة في دعوة انعقاد الجمعية العمومية في 0 (*دعوة انعقاد الجمعية العمومية*) من هذا المستند، فإننا نحثكم على حضور الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي ونوصيكم بالتصويت لصالح القرارات الخاصة المقترحة.

مع خالص التقدير

السيد فاضل عبد الباقي العلي

رئيس مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

الجزء الثاني – الجدول الزمني المتوقع للأحداث الرئيسية

حصل بنك دبي الإسلامي على موافقة مجلس إدارة البنك للمضي قدماً في الصفقة.

التواريخ التالية هي تواريخ إرشادية فقط وتعتمد، من بين أمور أخرى، على توقيت استلام جميع الموافقات التنظيمية المطلوبة واستيفاء شروط إتمام الصفقة أو، حيثما يُسمح بذلك، التنازل عنها.

وترد تفاصيل الإجراءات المتعلقة بالصفقة في 0 (*معلومات عامة بشأن الصفقة*) من هذا المستند.

الحدث	**الوقت و/أو التاريخ**
نشر هذا المستند (بما في ذلك إخطار انعقاد الجمعية العمومية)	27 نوفمبر ٢٠٢٦
الاجتماع[1] العام لبنك دبي الإسلامي	١٩ ديسمبر ٢٠٢٦
إعلان نتائج الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي	
تقديم القرار الخاص الصادر عن الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي، والذي يوافق على زيادة رأس المال، إلى الهيئة	١٩ ديسمبر ٢٠٢٦
الحصول على أي موافقات أخرى مطلوبة وموافقات الأطراف الثالثة	١٠ فبراير ٢٠٢٧
استيفاء (أو، حيثما يُسمح بذلك، التنازل عن) جميع الشروط الأخرى المنصوص عليها في اتفاقية البيع والشراء	١٥ فبراير ٢٠٢٧
الموافقة النهائية الخطية من المصرف المركزي	17 فبراير ٢٠٢٧
استكمال عملية الاستحواذ على الإمارات الإسلامي	متوقع في 19 فبراير ٢٠٢٧
إصدار الهيئة للشهادة التي توافق على تعديل النظام الأساسي لبنك دبي الإسلامي وإصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني	٢٢ فبراير ٢٠٢٧
المباشرة بإجراءات ادراج أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة في سوق دبي المالي	23 فبراير ٢٠٢٧
استكمال إدراج أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة في سوق دبي المالي	متوقع بحلول 1 مارس ٢٠٢٧

[1] في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني في الجلسة الأولى، تُؤجل الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي إلى ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٦ في تمام الساعة الثالثة والنصف مساء (أو في أي تاريخ وتوقيت يتفق عليه الطرفان)، وفقًا لقانون الشركات التجارية والنظام الأساسي لبنك دبي الإسلامي. وفي حالة تأجيل الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي، سيكون تاريخ التسجيل للتصويت في الجلسة المؤجلة هو يوم العمل الذي يسبق التاريخ المحدد للجلسة المؤجلة.

الجزء الثالث: معلومات عامة تتعلق بالصفقة

1. وصف الصفقة

يقترح بنك دبي الإسلامي الاستحواذ على ٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥ (خمسة مليارات وأربعمائة وثلاثون مليوناً وأربعمائة وواحد وعشرون ألفاً وثمانمائة وخمسة وسبعون) سهمًا عاديًا بقيمة اسمية تبلغ ١ درهم إماراتي (درهم واحد) لكل سهم، تمثل ١٠٠٪ (مائة بالمائة) من رأس المال المصدر لمصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع (**«الإمارات الإسلامي»**) من بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع (**«بنك الإمارات دبي الوطني»**) مقابل إصدار ٣,٤٨٦,٢٨٤,٣٣٠ (ثلاثة مليارات وأربعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون) سهمًا جديدًا في بنك دبي الإسلامي لصالح بنك الإمارات دبي الوطني (**«أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة»**) عن طريق زيادة رأس المال المصدر لبنك دبي الإسلامي (**«زيادة رأس المال»**). ويخضع تنفيذ الصفقة للحصول على جميع الموافقات التنظيمية والمؤسسية المطلوبة، بما في ذلك موافقات المصرف المركزي والهيئة ومساهمي بنك دبي الإسلامي، واستيفاء شروط الإتمام أو التنازل عنها حيثما يُسمح بذلك. وتتألف الصفقة من الخطوات المترابطة والمشروط كلٌ منها بالأخرى التالية:

(أ) قيام بنك الإمارات دبي الوطني بنقل جميع الأسهم المصدرة في الإمارات الإسلامي إلى بنك دبي الإسلامي، وبذلك يصبح الإمارات الإسلامي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك دبي الإسلامي؛ و

(ب) زيادة رأس المال وإصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني كعوض عيني مقابل نقل أسهم الإمارات الإسلامي. ولن يجمع بنك دبي الإسلامي أي عائدات اكتتاب نقدية من خلال إصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة.

عند إتمام الصفقة، سيحصل بنك دبي الإسلامي على ٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥ (خمسة مليارات وأربعمائة وثلاثون مليونًا وأربعمائة واحد وعشرون ألفًا وثمانمائة وخمسة وسبعون) أسهم الإمارات الإسلامي بقيمة اسمية تبلغ ١ درهم إماراتي (درهم واحد) لكل سهم، تمثل ١٠٠٪ (مائة في المائة) من رأس المال المصدر للإمارات الإسلامي البالغ ٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥ (خمسة مليارات وأربعمائة وثلاثون مليونًا وأربعمائة وواحد وعشرون ألفًا وثمانمائة وخمسة وسبعون) درهمًا إماراتيًا.

سيخضع الاستحواذ على أسهم الإمارات الإسلامي لاتفاقية بيع وشراء بين بنك دبي الإسلامي وبنك الإمارات دبي الوطني (يُشار إليها فيما يلي بـ "**اتفاقية البيع والشراء**") على النحو المفصل في القسم ٢ من هذا الجزء الثالث.

وسيتم سداد ثمن الاستحواذ عن طريق إصدار ٣,٤٨٦,٢٨٤,٣٣٠ (ثلاثة مليارات وأربعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون) سهمًا جديدًا في بنك دبي الإسلامي لصالح بنك الإمارات دبي الوطني بسعر إصدار يبلغ ١ درهم إماراتي (درهم واحد) لكل سهم جديد في بنك دبي الإسلامي، وهو ما يمثل قيمة إصدار إجمالية تبلغ ٣,٤٨٦,٢٨٤,٣٣٠ (ثلاثة مليارات وأربعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون) درهمًا إماراتيًا. وستكون نسبة مبادلة الأسهم ٠,٦٤٢ سهم جديد في بنك دبي الإسلامي مقابل كل سهم واحد في الإمارات الإسلامي.

في ١٣ نوفمبر ٢٠٢٦، عيّن بنك دبي الإسلامي شركة ديلويت، بصفتها مستشارا مستقلًا في التقييم معتمدًا من الهيئة، لإجراء تقييم لكل من بنك دبي الإسلامي والإمارات الإسلامي بهدف تقييم قيم حقوق الملكية المستقلة لكل منهما لمساعدة مجلس الإدارة في تحديد نسبة مبادلة الأسهم. وقد أُجري التقييم كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ (**«تاريخ التقييم»**) وأُصدرت النتائج إلى مجلس الإدارة في تقرير التقييم المؤرخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٦. (**«تقرير التقييم»**).

وقدّرت شركة ديلويت القيمة العادلة لـ ١٠٠٪ من حقوق ملكية بنك دبي الإسلامي بأنها تتراوح بين ٥٨,٥٤٧,٥ مليون درهم إماراتي و٦٨,٤١٧,٨ مليون درهم إماراتي. وقدرت شركة ديلويت القيمة العادلة لـ ١٠٠٪ من حقوق ملكية الإمارات الإسلامي بأنها تتراوح بين ٢٦,٩٠٠,٧ مليون درهم إماراتي و٣٣,٧٣٠,٧ مليون درهم إماراتي. وتتراوح نسبة مبادلة الأسهم الناتجة عن ذلك بين ٢٨,٢٪ و٣٦,٦٪ (محسوبة على أساس قيمة الإمارات الإسلامي كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية للإمارات الإسلامي وبنك دبي الإسلامي). ولغرض إصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة كعوض عيني مقابل أسهم الإمارات الإسلامي، يقترح بنك دبي الإسلامي زيادة رأس ماله المصدر بمقدار ٣,٤٨٦,٢٨٤,٣٣٠ (ثلاثة مليارات وأربعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون) درهم إماراتي، من ٧,٢٤٠,٧٤٤,٣٧٧ (سبعة مليارات ومائتان وأربعون مليونًا وسبعمائة وأربعة وأربعون ألفًا وثلاثمائة وسبعة وسبعون) درهم إماراتي إلى ١٠,٧٢٧,٠٢٨,٧٠٧ (عشرة مليارات وسبعمائة وسبعة وعشرون مليوناً وثمانية وعشرون ألفاً وسبعمائة وسبعة) درهم إماراتي. وسيتم ذلك من خلال إنشاء وإصدار ٣,٤٨٦,٢٨٤,٣٣٠ (ثلاثة مليارات وأربعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون) سهمًا جديدًا في بنك دبي الإسلامي بقيمة اسمية تبلغ ١ درهم إماراتي (درهم واحد) لكل سهم، مما

يرفع إجمالي عدد الأسهم المصدرة لبنك دبي الإسلامي من ٧,٢٤٠,٧٤٤,٣٧٧ (سبعة مليارات ومائتان وأربعون مليوناً وسبعمائة وأربعة وأربعون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وسبعون) سهماً إلى ١٠,٧٢٧,٠٢٨,٧٠٧ (عشرة مليارات وسبعمائة وسبعة وعشرون مليوناً وثمانية وعشرون ألفاً وسبعمائة وسبعة) سهماً.

يُقترح إجراء زيادة رأس المال وإصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني وفقًا للمادة ٢٩٩(٣) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية وتعديلاته (**«قانون الشركات التجارية»**)، بالاستناد إلى الإعفاء القانوني من حقوق الأولوية الممنوحة لمساهمي بنك دبي الإسلامي الحاليين. وبناءً على ذلك، فإن الإصدار المقترح موجه إلى بنك الإمارات دبي الوطني كمقابل لأسهم الإمارات الإسلامي، وليس كعرض حقوق اكتتاب لمساهمي بنك دبي الإسلامي الحاليين. ولن يشارك مساهمو بنك دبي الإسلامي في زيادة رأس المال وإصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني. وستُعرض التعديلات ذات الصلة على النظام الأساسي لبنك دبي الإسلامي وتفويض مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي بتنفيذ الصفقة على مساهمي بنك دبي الإسلامي للموافقة عليها بقرار خاص. وتشمل هذه التعديلات تعديل المادة (١٤) من النظام الأساسي لبنك دبي الإسلامي لتعكس زيادة رأس المال، وتعديل المادة (١٦) من النظام الأساسي لبنك دبي الإسلامي للسماح لبنك الإمارات دبي الوطني بالاحتفاظ بأسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة على الرغم من حد الملكية البالغ ١٠٪ المنصوص عليه في تلك المادة.

عند إتمام الصفقة، سيقوم بنك الإمارات دبي الوطني بنقل أسهم الإمارات الإسلامي إلى بنك دبي الإسلامي. وعقب إتمام هذا النقل، سيصدر بنك دبي الإسلامي أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني كمقابل لهذا النقل. وسيتم إدراج أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة في سوق دبي المالي وفقًا للموافقات المطلوبة.

وعقب إتمام الصفقة، سيصبح الإمارات الإسلامي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك دبي الإسلامي. وسيحتفظ بنك الإمارات دبي الوطني بنسبة ٣٢,٥٠٪ من رأس المال المصدر لبنك دبي الإسلامي بعد الزيادة، بينما سيحتفظ المساهمون الحاليون في بنك دبي الإسلامي بالـ ٦٧,٥٠٪ المتبقية. وستتأثر النسب المئوية لحصص المساهمين الحاليين وحقوق التصويت الخاصة بهم بالتخفيف الناتج عن إصدار الأسهم الجديدة لبنك دبي الإسلامي.

ويخضع إتمام الصفقة للموافقات اللازمة من المصرف المركزي والهيئة ومساهمي بنك دبي الإسلامي، بما في ذلك الموافقة على عملية الاستحواذ، وزيادة رأس المال، وإصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة، والتعديلات ذات الصلة على النظام الأساسي لبنك دبي الإسلامي، وتفويض مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي بتنفيذ الصفقة، إلى جانب جميع الموافقات والتأكيدات والموافقات الأخرى المطلوبة.

سيتم إصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني بعد إتمام نقل أسهم الإمارات الإسلامي إلى بنك دبي الإسلامي. وسيتم تسجيل عملية النقل والإصدار في سجلات الأسهم ذات الصلة ولدى السلطات المختصة.

ومن المتوقع إتمام الصفقة في 19 فبراير ٢٠٢٧ أو في تاريخ قريب منه، عقب استلام جميع الموافقات المطلوبة واستيفاء الشروط أو، حيثما يُسمح بذلك، التنازل عن شروط الإتمام. ويُعتبر الجدول الزمني المتوقع إرشاديًا وقد يتغير اعتمادًا على توقيت الحصول على الموافقات واستيفاء الشروط.

وقد وافق مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي من حيث المبدأ على الصفقة المقترحة في ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٦، رهناً بالحصول على الموافقات التنظيمية وموافقات المساهمين اللازمة. وتعمل الشركة حالياً على الحصول على الموافقة النهائية من المصرف المركزي على الصفقة.

2. ملخص اتفاقية البيع والشراء

وفقًا لشروط اتفاقية البيع والشراء ورهناً بها، وافق بنك الإمارات دبي الوطني على بيع ونقل وتسليم جميع وملكيته ومصالحه في أسهم الإمارات الإسلامي إلى بنك دبي الإسلامي خالية من جميع الرهونات. ويخضع إتمام الصفقة لاستيفاء (أو، حيثما يُسمح بذلك، التنازل عن) الشروط التالية: (١) موافقة مساهمي بنك دبي الإسلامي على القرار الخاص الذي سيُقترح في الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي؛ (٢) الحصول على الموافقة النهائية الخطية من المصرف المركزي؛ (٣) الحصول على الموافقة (الموافقات) النهائية الخطية و/أو تأكيد عدم وجود اعتراض من الهيئة فيما يتعلق بزيادة رأس المال، وإصدار الأسهم الجديدة لبنك دبي الإسلامي، وشكل ومحتوى وطريقة إرسال هذا المستند؛ (٤) الحصول على الموافقات اللازمة، أو إخطار السلطات المعنية بالمنافسة والهيئات التنظيمية المالية في الولايات القضائية التي يوجد فيها لدى بنك دبي الإسلامي والإمارات الإسلامي

شركات تابعة خاضعة للتنظيم، حسب الاقتضاء؛ و (٥) تأكيد من المصرف المركزي بأن بنك دبي الإسلامي والإمارات الإسلامي سيظلان ملتزمين بمتطلبات رأس المال والسيولة والمخاطر الكبيرة المعمول بها بعد إتمام الصفقة.

وبعد استيفاء (أو التنازل عن) الشروط، سيقوم كل من بنك دبي الإسلامي وبنك الإمارات دبي الوطني باستكمال الإجراءات الشكلية المطلوبة لتنفيذ نقل أسهم الإمارات الإسلامي إلى بنك دبي الإسلامي، بما في ذلك توقيع مستندات نقل الأسهم وفقًا لمتطلبات مسجل أسهم الإمارات الإسلامي وتقديم هذه المستندات إلى السلطات المختصة.

ووفقاً لشروط اتفاقية البيع والشراء، يجب استيفاء جميع الشروط أو التنازل عنها بحلول الموعد النهائي. وفي حالة عدم استيفائها أو التنازل عنها، قد يكون لدى بنك دبي الإسلامي و/أو بنك الإمارات دبي الوطني الحق في إنهاء اتفاقية البيع والشراء.

3. ملخص تقرير التقييم

في ١٣ نوفمبر ٢٠٢٦، عيّن بنك دبي الإسلامي شركة ديلويت، بصفتها متخصصًا مستقلًا في التقييم معتمدًا من الهيئة، لإجراء تقييم لبنك دبي الإسلامي والإمارات الإسلامي بهدف تقييم قيم حقوق الملكية المستقلة لكل منهما لمساعدة مجلس الإدارة في تحديد نسبة مبادلة الأسهم. أُجري التقييم كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، ووردت النتائج في تقرير التقييم المؤرخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٦ المقدم إلى مجلس الإدارة. تم إعداد تقرير التقييم في نطاق العمل المتفق عليه مع مجلس الإدارة، وقد أخذ في الاعتبار المعلومات الموضحة أدناه. تقع مسؤولية المعلومات الإدارية والتوقعات الأساسية على عاتق الإدارة المعنية. ولم تقم شركة ديلويت بالتحقق من تلك المعلومات بشكل مستقل. ولم يكن عمل شركة ديلويت بمثابة تدقيق أو مراجعة للبيانات المالية أو مهمة ضمان، ولا يقدم أي استنتاجات تتعلق بالتدقيق أو المراجعة أو الضمان بشأن المعلومات الأساسية.

لأغراض التقييم المستقل لـ ١٠٠٪ من حقوق الملكية في كل من الإمارات الإسلامي و بنك دبي الإسلامي، أخذت شركة ديلويت في الاعتبار جميع المعلومات المقدمة إليها، وأجرت تحليلاً لها، شمل، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- البيانات المالية الموحدة المدققة لكل من الإمارات الإسلامي وبنك دبي الإسلامي حتى وتلك المتعلقة بالسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥، والبيانات المالية للفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦؛
- التوقعات العامة لكل من الإمارات الإسلامي وبنك دبي الإسلامي، على النحو الذي أعده كل بنك على حدة وقدمه بنك دبي الإسلامي، استنادًا إلى السنوات المالية المنتهية في ٢٠٢٦ و٢٠٢٧ و٢٠٢٨ و٢٠٢٩؛
- المناقشات مع بنك دبي الإسلامي وممثلي الإمارات الإسلامي؛ و
- مصادر معلومات أخرى تشمل المعلومات المتاحة للجمهور، وملاحظات الوسطاء بشأن البنوك المدرجة المختارة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وقواعد بيانات شركة ديلويت.

لتقييم بنك دبي الإسلامي، اعتمدت شركة "ديلويت" نموذج خصم الأرباح وتحليل سعر السهم. أما لتقييم الإمارات الإسلامي، فقد اعتمدت شركة "ديلويت" طريقة نموذج خصم الأرباح. وتم تأكيد تحليل التقييم لكلي البنكين باستخدام طريقة تحليل الشركات المماثلة لتبرير نطاقات التقييم المختارة.

وقدرت شركة ديلويت القيمة العادلة لـ ١٠٠٪ من حقوق ملكية بنك دبي الإسلامي بأنها تتراوح بين ٥٨,٥٤٧,٥ مليون درهم إماراتي و٦٨,٤١٧,٨ مليون درهم إماراتي، مما يعني أن قيمة السهم تتراوح بين ٨,١٠ درهم إماراتي و٩,٤٧ درهم إماراتي. ويمثل هذا النطاق القيمي علاوة تتراوح بين ١١,٩٪ و٣٠,٨٪ مقارنة بسعر إغلاق سهم بنك دبي الإسلامي المتداول البالغ ٧,٢٤ درهم إماراتي في تاريخ التقييم. ويمثل ذلك علاوة السيطرة المرتبطة بتقييم حصة مساهمة مسيطرة بنسبة ١٠٠٪ في بنك دبي الإسلامي مقارنة بحصة غير مسيطرة يمثلها سعر سهم بنك دبي الإسلامي.

وقدّرت شركة ديلويت القيمة العادلة لـ ١٠٠٪ من حقوق ملكية الإمارات الإسلامي بأنها تتراوح بين ٢٦,٩٠٠,٧ مليون درهم إماراتي و٣٣,٧٣٠,٧ مليون درهم إماراتي. وتتراوح نسبة مبادلة الأسهم الناتجة عن ذلك بين ٢٨,٢٪ و٣٦,٦٪ (محسوبة على أساس قيمة الإمارات الإسلامي كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية للإمارات الإسلامي وبنك دبي الإسلامي).

وعقب المفاوضات التجارية، وإجراء الفحص القانوني والمالي اللازم، وتقييم القيم النسبية المقدرة لكل من بنك دبي الإسلامي والإمارات الإسلامي والعوامل الأخرى ذات الصلة، وشروط الصفقة، ورأي الإنصاف، توصل مجلس الإدارة إلى تقدير لنسبة مبادلة الأسهم تبلغ ٣٢,٥٠٪: ٦٧,٥٠٪ (الإمارات الإسلامي : بنك دبي الإسلامي).

وقد أُعد تقرير التقييم لمجلس الإدارة لمساعدته في اتخاذ قراراته فقط، ولم يُعد للمساهمين أو المستثمرين المحتملين أو أي شخص آخر للاعتماد عليه أو استخدامه لاتخاذ قرارات استثمارية. ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليه كنصيحة أو كأساس لاتخاذ قرار بشأن كيفية التصويت في الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي، أو بشأن شراء الأوراق المالية أو الاحتفاظ بها أو التخلص منها، أو الدخول في أي معاملة. وقد تم تعيين شركة ديلويت من قبل مجلس الإدارة حصريًا، وتلقت أتعابًا من بنك دبي الإسلامي مقابل الخدمات التي قدمتها فيما يتعلق بالمعاملة.

وفيما يلي نسبة مبادلة الأسهم بناءً على تقييم مجلس الإدارة للقيمة، وعدد أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة المقرر إصدارها، والعدد الإجمالي للأسهم المصدرة بعد الصفقة:

بيان	بنك دبي الإسلامي	الإمارات الإسلامي
القيمة العادلة لـ ١٠٠٪ من الأسهم التي وافق عليها مجلس الإدارة	تتراوح القيمة بين ٥٨,٥٤٧,٥ مليون درهم و٦٨,٤١٧,٨ مليون درهم	تتراوح القيمة بين ٢٦,٩٠٠,٧ مليون درهم إماراتي و٣٣,٧٣٠,٧ مليون درهم إماراتي
الأسهم المصدرة قبل الصفقة	٧,٢٤٠,٧٤٤,٣٧٧ (سبعة مليارات ومائتان وأربعون مليوناً وسبعمائة وأربعة وأربعون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وسبعون) سهماً	٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥ (خمسة مليارات وأربعمائة وثلاثون مليوناً وأربعمائة وواحد وعشرون ألفاً وثمانمائة وخمسة وسبعون) سهماً
نسبة مبادلة الأسهم	٦٧,٥٠٪ : ٣٢,٥٠٪	٣٢,٥٠٪ : ٦٧,٥٠٪
سعر السوق للسهم الواحد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦	٧,٢٤	غير متوفر
الأسهم الجديدة الصادرة عن بنك دبي الإسلامي لصالح بنك الإمارات دبي الوطني	٣,٤٨٦,٢٨٤,٣٣٠ (ثلاثة مليارات وأربعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون) سهماً	غير متوفر
إجمالي رأس المال المصدر لبنك دبي الإسلامي عقب إتمام الصفقة	١٠,٧٢٧,٠٢٨,٧٠٧ (عشرة مليارات وسبعمائة وسبعة وعشرون مليوناً وثمانية وعشرون ألفاً وسبعمائة وسبعة) درهم إماراتي	غير متوفر

تعكس معلومات التقييم (أي تقرير التقييم، وملخص التقييم المعتمد في هذا الجزء الثالث، والمقتطفات والجداول والتفسيرات المحددة المنسوبة إلى شركة ديلويت في هذه النشرة الموجهة للمساهمين) الظروف والمعلومات الموضحة في تقرير التقييم، ولا تعكس بالضرورة تلك السائدة في تاريخ هذه النشرة أو في تاريخ الصفقة. وقد تؤثر الأحداث اللاحقة عليها. ولا تتحمل شركة ديلويت أي مسؤولية عن مراقبة الأحداث اللاحقة أو تحديث أو مراجعة معلومات التقييم فيما يتعلق بأي حدث لاحق.

تظل القرارات المتعلقة بالصفقة وشروطها وتوصية مجلس الإدارة من مسؤولية مجلس الإدارة. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن هذه النشرة الموجهة إلى المساهمين وعن قرار التوصية بالصفقة. وتقتصر مشاركة شركة «ديلويت» في إعدادها على معلومات التقييم، ولم تقم شركة «ديلويت» بإعداد أو التحقق من باقي أجزاء هذه النشرة الموجهة إلى المساهمين ولا تعبر عن أي رأي بشأنها. ولا ينبغي تفسير أي إشارة إلى شركة «ديلويت» على أنها موافقة منها على هذا المستند ككل أو على عمل المستشارين الآخرين.

وتشير الإشارات إلى شركة ديلويت بصفتها الجهة المكلفة بالتقييم إلى شركة ديلويت للخدمات المهنية (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة فقط. لا تنشئ مهمة التقييم أي علاقة مع أي طرف آخر من أطراف ديلويت (ويُقصد بذلك جميع الكيانات (بما في ذلك ديلويت) الأعضاء في الشبكة العالمية لشركة ديلويت توش توهوماتسو المحدودة (وهي شركة خاصة بريطانية محدودة بالضمان) وكل من شركاتها التابعة، وسلفها، وخلفائها، والمتنازل لهم، والمقاولين من الباطن، وجميع الشركاء، والشركاء المنتسبين، والأعضاء، والمالكين، والمديرين، والموظفين، والوكلاء التابعين لجميع هذه الكيانات). لا تتحمل أي جهة تابعة لشركة ديلويت أو تقبل أي واجب رعاية أو مسؤولية تجاه أي شخص من هؤلاء فيما يتعلق بمعلومات التقييم أو نشرها أو

استخدامها أو الاعتماد عليها، ولا تقبل أي جهة تابعة لشركة ديلويت أي مسؤولية تجاه أي شخص من هؤلاء عن أي خسارة أو ضرر أو تكلفة أو نفقات ناتجة عن ذلك، مهما كان سبب نشوئها.

ولا يؤدي تضمين معلومات التقييم في هذا المستند إلى نقل أي حقوق نشر أو حقوق ملكية فكرية أخرى فيها. باستثناء ما يقتضيه أو يسمح به القانون المعمول به أو الالتزامات التنظيمية، أو ما أذنت به شركة ديلويت صراحةً كتابةً، لا يُمنح أي إذن بنسخ معلومات التقييم أو إعادة إنتاجها أو تلاوتها أو الإشارة إليها (كليًا أو جزئيًا) في أي مستند، أو باستخدام اسم شركة ديلويت أو علامتها التجارية للترويج لأي استثمار، أو الإيحاء برعاية شركة ديلويت أو تأييدها.

4. ملخص رأي الإنصاف

عند الموافقة على الشروط، أخذ مجلس الإدارة في الاعتبار، من بين أمور أخرى، رأي الإنصاف المؤرخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٦ الذي يفيد بأنه، اعتبارًا من تاريخ إصدار الرأي واستنادًا إلى العوامل والافتراضات المنصوص عليها فيه ورهناً بها، كانت نسبة مبادلة الأسهم عادلة، من الناحية المالية، لمساهمي بنك دبي الإسلامي. ويرد النص الكامل لرأي الإنصاف هذا بشأن نسبة مبادلة الأسهم في الملحق ١ لهذا المستند. قامت شركة بوفا سيكيوريتيز بدور المستشار المالي لبنك دبي الإسلامي فيما يتعلق بالصفقة، وستتلقى أتعابًا مقابل خدماتها، والتي تتوقف على إتمام الصفقة.

وقد أُعدّ رأي الإنصاف لمجلس إدارة بنك دبي الإسلامي لمساعدته في اتخاذ قراراته فقط، ولم يُعد للمساهمين أو المستثمرين المحتملين أو أي شخص آخر للاعتماد عليه أو استخدامه لاتخاذ قرارات استثمارية. ولا ينبغي لأي شخص آخر الاعتماد عليه كنصيحة أو كأساس لاتخاذ قرار بشأن كيفية التصويت في الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي، أو بشأن شراء الأوراق المالية أو الاحتفاظ بها أو التخلص منها، أو الدخول في أي معاملة. وقد عملت شركة بوفا سيكيوريتيز كمستشار مالي لبنك دبي الإسلامي فيما يتعلق بهذه الصفقة، وستتلقى أتعابًا مقابل خدماتها، والتي تتوقف على إتمام الصفقة.

5. فوائد الصفقة

يعتقد مجلس الإدارة أن الصفقة تمثل فرصة مغرية لتسريع نمو بنك دبي الإسلامي، وتعزيز مكانته في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، وزيادة قدرته على تحقيق عوائد مستدامة للمساهمين. ومن شأن الاستحواذ على الإمارات الإسلامي أن يوسع قدرات بنك دبي الإسلامي في مجال الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، مما يؤدي إلى إنشاء مجموعة مصرفية أكبر وأكثر توازناً تتمتع بقاعدة تمويل أقوى وفرصاً كبيرة لتحسين الكفاءة والربحية. ويُشار إلى بنك دبي الإسلامي بعد إتمام الصفقة في هذا الجزء باسم «بنك دبي الإسلامي بعد الصفقة». وفيما يلي أهم الفوائد التي يتوقع مجلس الإدارة أن تحققها الصفقة.

5.1 تعزيز ريادة بنك دبي الإسلامي في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية

ومن شأن هذه الصفقة أن تعزز مكانة بنك دبي الإسلامي باعتباره أكبر مجموعة مصرفية إسلامية في الإمارات العربية المتحدة، مما يؤسس لريادته في مجالي الخدمات المصرفية للشركات والأفراد على حد سواء. كما سترسخ مكانة بنك دبي الإسلامي بعد الصفقة باعتباره ثاني أكبر مجموعة مصرفية إسلامية مدرجة في العالم من حيث إجمالي الأصول. واستناداً إلى المعلومات المالية كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، سيبلغ إجمالي أصول بنك دبي الإسلامي (بعد الصفقة) حوالي ٥٨٥ مليار درهم إماراتي، أي ما يقارب ضعف أصول ثاني أكبر بنك إسلامي في الإمارات العربية المتحدة.

5.2 إنشاء علامة تجارية رائدة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد وتحقيق مزيج أعمال أكثر توازناً

ستكمل العلامة التجارية الراسخة للخدمات المصرفية للأفراد لدى الإمارات الإسلامي قوة بنك دبي الإسلامي في مجال الخدمات المصرفية للشركات. وبناءً على المعلومات المالية كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦، سيبلغ إجمالي التمويل للأفراد في بنك دبي الإسلامي بعد الصفقة حوالي ١٥٣ مليار درهم إماراتي، مما يجعله أكبر علامة تجارية للخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد في الإمارات العربية المتحدة. كما ستؤدي الصفقة إلى زيادة حصة التمويل للأفراد في محفظة التمويل من حوالي ٣٢٪ لبنك دبي الإسلامي على أساس منفرد إلى حوالي ٣٨٪ لبنك دبي الإسلامي بعد الصفقة)، مما يخلق منصة أكثر تميزًا تتيح مزيدًا من النمو وتعميق التغلغل في سوق الإمارات العربية المتحدة.

5.3 توسيع قاعدة الودائع وتحسين كفاءة التمويل

ستعزز عملية الاستحواذ ملف تمويل بنك دبي الإسلامي من خلال الوصول إلى شبكة الودائع منخفضة التكلفة الخاصة بحسابات الجاري والتوفير (**CASA**) التابعة للإمارات الإسلامي. وستمثل ودائع CASA حوالي ٤٢٪ من ودائع عملاء بنك دبي الإسلامي بعد الصفقة، مقارنةً بحوالي ٣٤٪ لبنك دبي الإسلامي على أساس منفرد. ومن المتوقع أن تؤدي قاعدة الودائع CASA الأكبر، إلى جانب الفرص المتاحة لتحقيق التآزر في تسعير الودائع عبر بنك دبي الإسلامي بعد الصفقة، إلى خفض تكاليف التمويل ودعم هوامش تمويل صافية أقوى.

5.4 تحقيق الكفاءة التشغيلية وفرص إيرادات إضافية

ستوفر الصفقة فرصًا كبيرة لتحسين الكفاءة التشغيلية من خلال الاستخدام الأكثر فعالية لشبكة فروع بنك دبي الإسلامي المجمعة وبنيتها التحتية، وإزالة الوظائف المكررة، وتحقيق وفورات حجم أكبر. كما ستُمكّن بنك دبي الإسلامي من تحقيق المزيد من العائدات من قاعدة عملاء أوسع نطاقًا عبر مجموعة متميزة من المنتجات والخدمات للمنصة المجمعة، مما يتيح تحقيق التآزر في الإيرادات من خلال البيع المتبادل. ومن المتوقع تحقيق هذه الفوائد تدريجيًا من خلال التكامل بمرور الوقت، وليس فور إتمام الصفقة.

5.5 تعزيز الأرباح وقدرة التوزيع على المدى الطويل

يتوقع مجلس الإدارة أن يؤدي التوسع في الحجم، وزيادة تنوع محفظة التمويل، وانخفاض تكاليف التمويل، والكفاءة التشغيلية إلى تحقيق ربحية أكبر وتوليد رأس مال عضوي في بنك دبي الإسلامي بعد الصفقة. ومن المتوقع أن تعزز هذه التحسينات قدرة بنك دبي الإسلامي على زيادة ربحية السهم وتحقيق عوائد مستدامة للمساهمين بمرور الوقت، مع دعم متطلبات رأس المال لبنك دبي الإسلامي بعد الصفقة بصفته بنكًا ذا أهمية نظامية محلية («D-SIB»). وستظل أي أرباح مستقبلية خاضعة للأداء المالي ومتطلبات رأس المال والمتطلبات التنظيمية المعمول بها والموافقات اللازمة.

5.6 تخضع المنافع المتوقعة المبينة أعلاه على إتمام الصفقة بنجاح وتحقيق التكامل بين مصرف الإمارات الإسلامي ومجموعة بنك دبي الإسلامي. ويُعد تقييم أوجه التآزر المحتملة تقييماً أولياً، وسيتطلب تحقيقها تكبد تكاليف التنفيذ، وقد يتأثر بمزيد من التخطيط لعملية التكامل. ولا ينبغي اعتبار المنافع المتوقعة بمثابة توقعات للأرباح أو ضمان للأداء المالي المستقبلي أو ربحية السهم أو توزيعات الأرباح.

الجزء الرابع – معلومات عن مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع

1. معلومات عامة

مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع ("**الامارات الإسلامي**") هو شركة مساهمة عامة تأسست في دبي، الإمارات العربية المتحدة، ومرخصة وخاضعة لرقابة المصرف المركزي لممارسة الأنشطة المصرفية الإسلامية. كان يُعرف الإمارات الإسلامي سابقًا باسم بنك الشرق الأوسط. وقد اكتمل تحوله لممارسة أنشطته في امتثال تام لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في ٩ أكتوبر ٢٠٠٤.

يحمل الإمارات الإسلامي رخصة تجارية من دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي رقم ١٠٧٥٨٥ ورقم السجل التجاري ٤٥٤٣٣، ورقم ترخيصه المصرفي الصادر عن المصرف المركزي هو ٢٠٠٤/١١٦٧/١٣. وعنوان المقر المسجل للمصرف الإسلامي الإماراتي هو ص.ب. ٦٥٦٤، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

الإمارات الإسلامي مملوك بالكامل لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. ويبلغ رأس ماله المصدر ٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥ (خمسة مليارات وأربعمائة وثلاثون مليوناً وأربعمائة وواحد وعشرون ألفاً وثمانمائة وخمسة وسبعون) درهم إماراتي، مقسّمًا إلى ٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥ (خمسة مليارات وأربعمائة وثلاثون مليوناً وأربعمائة وواحد وعشرون ألفاً وثمانمائة وخمسة وسبعون) سهمًا بقيمة اسمية تبلغ ١ درهم إماراتي (درهم واحد) لكل سهم.

2. أهداف الإمارات الإسلامي

تتمثل رؤية الإمارات الإسلامي في «أن نكون المصرف الأكثر ابتكاراً والمتوافق مع الشريعة الإسلامية لعملائنا وموظفينا ومجتمعاتنا»، ويتمثل هدفه في «خلق فرص للازدهار». وتشمل أولوياته الاستراتيجية المعلنة زيادة حصته في السوق، وتسريع عملية التحول الرقمي، وتقديم تجربة مميزة للعملاء، وتطوير الموارد البشرية.

يقدم الإمارات الإسلامي مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية والتمويلية والاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة. وتشمل منتجاته التمويلية المرابحة والإيجارة.

3. قطاعات وأنشطة الإمارات الإسلامي

يعمل الإمارات الإسلامي في قطاع الخدمات المصرفية والمالية، ويقدم خدمات مصرفية ومنتجات تمويلية واستثمارية وفقًا لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتشمل قطاعات أعماله الرئيسية الثلاثة: الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات؛ والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات؛ والخزانة والأسواق.

ويشمل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات التمويل والودائع للأفراد، والخدمات المصرفية للأعمال التي تركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية الخاصة والمميزة، وإدارة الثروات. يقدم قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات خدماته للشركات في القطاعين العام والخاص، والمؤسسات المالية، والكيانات السيادية، والمنظمات المرتبطة بالحكومة، حيث يوفر تمويل رأس المال العامل، والتمويل التجاري، وتمويل المشاريع، والتمويل المشترك والتمويل المهيكل، وحلول إدارة النقد. أما قطاع الخزانة والأسواق فيقدم منتجات إسلامية عبر أسواق المال، والعملات الأجنبية، والمشتقات المالية، إلى جانب خدمات التنفيذ التي تشمل العملات الأجنبية، والأوراق النقدية، والصكوك، والأسهم، والصناديق، والسندات المهيكلة.

تشمل الأنشطة المسجلة للإمارات الإسلامي الخدمات المصرفية الإسلامية، وإدارة محافظ الأوراق المالية، والاستشارات المالية. وبالإضافة إلى ترخيصه المصرفي، يحمل الإمارات الإسلامي تراخيص من الهيئة لإدارة المحافظ الاستثمارية وللاستشارات والترويج المالي.

4. الشركات التابعة والاستثمارات الأخرى للإمارات الإسلامي

يمتلك الإمارات الإسلامي ٩٩٪ من شركة الإمارات الإسلامية للوساطة المالية ذ.م.م، وهي شركة وساطة مالية في الإمارات العربية المتحدة، بينما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني النسبة المتبقية البالغة ١٪. ويشار إلى أن الشركة في طور الحل.

تمتلك الإمارات الإسلامي ١٠٠٪ من شركة EI Funding Limited، وهي كيان ذو غرض خاص في جزر كايمان يُستخدم كمقرض أو مُصدر سندات. وتعد كل من شركة EI Sukuk Company Limited وشركة EI CD Limited كيانين ذوي غرض خاص في جزر كايمان لإصدار الشهادات وإصدار شهادات الإيداع، على التوالي. وتمتلك شركة Maples FS Limited أسهمهما بصفتها وصية، ويتم دمج كلا الكيانين في البيانات المالية للإمارات الإسلامي. وهما ليستا شركتين تابعتين مباشرتين للإمارات الإسلامي من حيث حقوق الملكية.

وتشمل محفظة الاستثمارات المُعلنة أيضًا حصصًا في شركة جلوبال لوجيستيكس آر آي إيه (الهند)؛ وشركة دانات إنديا آر آي إيه (الهند)؛ شركة المهرب العقارية K.S.C.P (الكويت)؛ وشركة لاغون سيتي (الكويت)؛ وشركة أملاك II البحرين (البحرين)؛ وشركة سياكورب BSC، المعروفة سابقًا باسم فيرست إنيرجي بنك BSC (البحرين)؛ وبنك البركة سوريا (سوريا). ويتم عرض هذه الحصص بشكل منفصل عن الشركات التابعة للإمارات الإسلامي. ويرد أدناه المخطط الهيكلي الحالي للإمارات الإسلامي.

5. ملكية أسهم الإمارات الإسلامي قبل وبعد الصفقة

يرد أدناه المخطط الهيكلي قبل الصفقة.

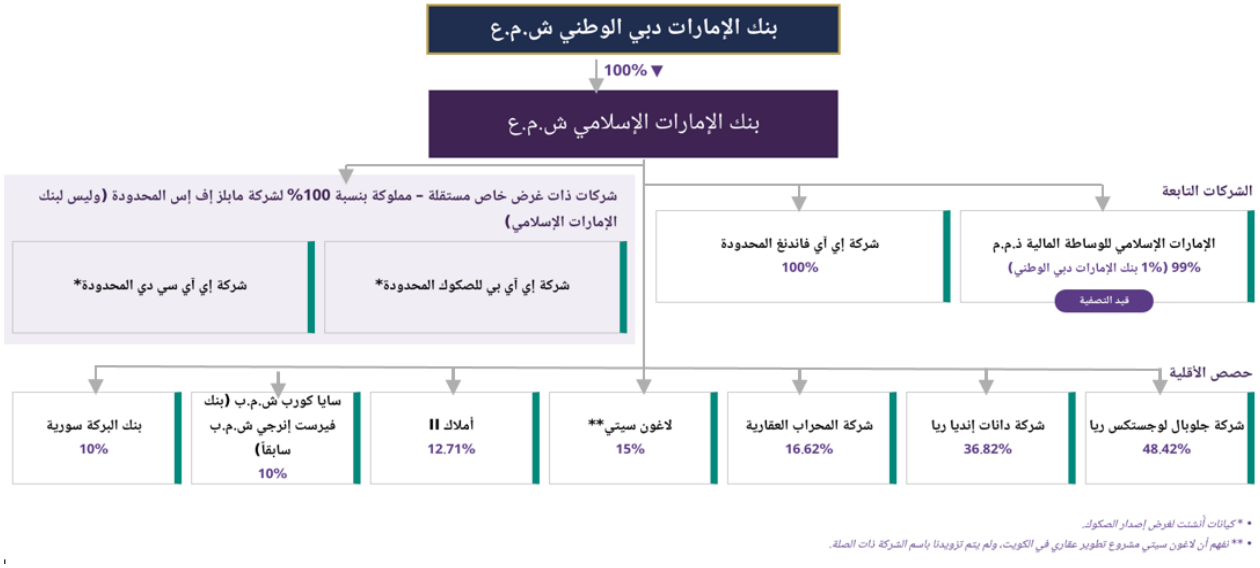

ويرد أدناه المخطط الهيكلي بعد الصفقة.

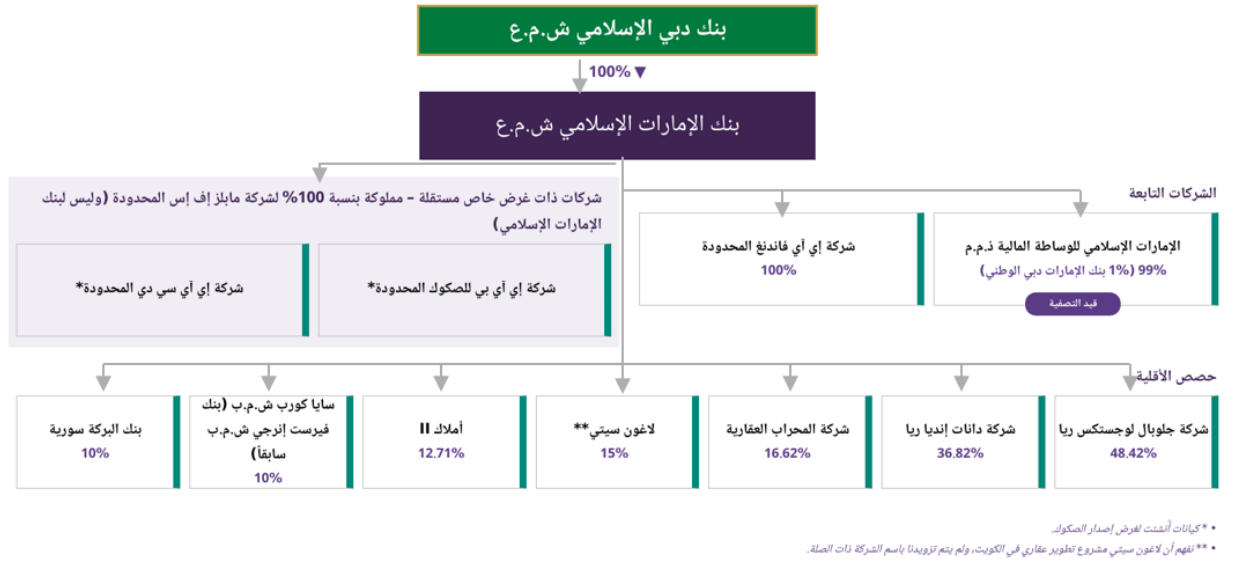

6. **استراتيجية ورؤية الإمارات الإسلامي للنمو والتطوير**

تركز استراتيجية الإمارات الإسلامي على زيادة حصته في السوق، وتسريع عملية التحول الرقمي، وتقديم تجربة مميزة للعملاء، وتطوير كوادرها البشرية. وتشمل أولويات النمو توسيع محافظ التمويل والودائع، وتعزيز إدارة الثروات والعروض المقدمة للعملاء الأثرياء، وتطوير حلول التمويل المستدام، وتقوية العلاقات مع العملاء، وتطوير قدرات الخدمات المصرفية الرقمية.

7. **أهم البنوك والشركات المالية التي يتعامل معها الإمارات الإسلامي**

الإمارات الإسلامي بنك تجاري مرخص من المصرف المركزي لممارسة الأنشطة المصرفية التجارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وباعتباره بنكًا قويًا مقره في الدولة، يتعامل الإمارات الإسلامي مع معظم البنوك المرخصة محليًا في الدولة، والعديد من الشركات المالية.

8. **بيان تطور رأس المال السهمي للإمارات الإسلامي**

يبلغ رأس المال المصدر للإمارات الإسلامي ٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥ (خمسة مليارات وأربعمائة وثلاثون مليوناً وأربعمائة وواحد وعشرون ألفاً وثمانمائة وخمسة وسبعون) درهم إماراتي، مقسماً إلى ٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥ (خمسة مليارات وأربعمائة وثلاثون مليوناً وأربعمائة وواحد وعشرون ألفاً وثمانمائة وخمسة وسبعون) سهماً عادياً بقيمة اسمية تبلغ ١ درهم إماراتي (درهم واحد) لكل سهم. في ١٠ يونيو ٢٠٢٥، تم تعليق تداول أسهم الإمارات الإسلامي في سوق دبي المالي، تلا ذلك استحواذ بنك الإمارات دبي الوطني على الحصة المتبقية غير المسيطرة. وتم بعد ذلك شطب الإمارات الإسلامي من قائمة سوق دبي المالي. ونتيجة لهذا الاستحواذ، أصبح مصرف الإمارات الإسلامي الآن شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك الإمارات دبي الوطني.

9. **الحقوق المرتبطة بأسهم الإمارات الإسلامي**

بموجب اتفاقية البيع والشراء، تلتزم بنك الإمارات دبي الوطني ببيع أسهم الإمارات الإسلامي، بينما يلتزم بنك دبي الإسلامي بشرائها، خالية من أي رهن، مع جميع الحقوق المرتبطة بها أو المستحقة عليها.

10. **مخاطر الاستثمار في الإمارات الإسلامي**

تتعلق العوامل الموضحة أدناه بالمخاطر التي تؤثر على الإمارات الإسلامي، بما في ذلك المخاطر الحالية والأحداث الطارئة التي قد تحدث أو لا تحدث. ولا يستطيع بنك دبي الإسلامي إبداء رأي بشأن احتمالية وقوع أي من هذه الأحداث الطارئة. وإذا تحققت هذه المخاطر، فقد تؤثر سلبًا وبشكل جوهري على أعمال الإمارات الإسلامي ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته المستقبلية، وكذلك على استثمار بنك دبي الإسلامي في الإمارات الإسلامي عقب إتمام الصفقة.

تمثل العوامل الموضحة أدناه مخاطر جوهرية تتعلق بالإمارات الإسلامي وعملية الاستحواذ المقترحة من قبل بنك دبي الإسلامي على الإمارات الإسلامي بموجب الصفقة. هذه القائمة ليست شاملة. قد تؤثر أيضًا المخاطر والشكوك الإضافية، بما في ذلك تلك غير المعروفة حاليًا أو التي لا تُعتبر جوهرية، سلبًا على الإمارات الإسلامي وعلى بنك دبي الإسلامي بعد إتمام الصفقة.

10.1 يتعرض الإمارات الإسلامي لمخاطر الائتمان وتدهور جودة الائتمان لدى عملائه وأطرافه المقابلة

يتعرض الإمارات الإسلامي لمخاطر عدم وفاء عملائه وأصحاب الأعمال والأطراف المقابلة الأخرى بالتزاماتهم التعاقدية، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي من أنشطة التمويل المؤسسي والتجاري والتجزئة التي يقوم بها الإمارات الإسلامي، والتزامات التمويل والاستثمارات، فضلاً عن الضمانات وخطابات الاعتماد والمخاطر الطارئة الأخرى.

وقد يؤثر تدهور جودة الائتمان لعملاء الإمارات الإسلامي أو الأطراف المقابلة، أو التغيرات السلبية في الأوضاع الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة أو في أي مكان آخر، أو الضغوط النظامية في النظام المالي، سلبًا على قابلية استرداد أصول الإمارات الإسلامي وقيمتها، ويؤدي إلى زيادة مخصصات انخفاض القيمة، والتمويلات المتعثرة، وعمليات الشطب. بالإضافة إلى ذلك، قد تتطلب التغييرات في المتطلبات التنظيمية أو المحاسبية المعمول بها من الإمارات الإسلامي قيد مخصصات إضافية فيما يتعلق بأصوله التمويلية والاستثمارية. وقد يكون لأي تدهور جوهري في جودة أصول الإمارات الإسلامي أو أي زيادة جوهرية في مخصصات انخفاض القيمة تأثير سلبي جوهري على أعمال الإمارات الإسلامي ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته، وكذلك على بنك دبي الإسلامي عقب إتمام الصفقة.

10.2 يتعرض مصرف الإمارات الإسلامي لمخاطر السيولة والتمويل

تعتمد أعمال الإمارات الإسلامي على قدرته على الحفاظ على سيولة كافية والحصول على التمويل بشروط مقبولة. وقد تنشأ مخاطر السيولة إذا واجه الإمارات الإسلامي عمليات سحب غير متوقعة أو تغييرات في مصادر تمويله، أو إذا عجز عن إعادة تمويل الالتزامات المستحقة، أو إذا عجز عن الوصول إلى أسواق التمويل بالجملة بشروط مقبولة تجاريًا.

وقد تؤدي فترات اضطراب السوق أو التصورات السلبية بشأن الإمارات الإسلامي أو جدارته الائتمانية أو القطاع المصرفي عمومًا إلى زيادة تكاليف تمويل مصرف الإمارات الإسلامي أو تقليل توافر التمويل.

وأي قيود جوهرية على سيولة الإمارات الإسلامي أو حصوله على التمويل قد تؤثر سلبًا على قدرته على ممارسة أعماله، وقد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال الإمارات الإسلامي ونتائج عملياته ووضعه المالي وآفاقه المستقبلية، وكذلك على بنك دبي الإسلامي بعد إتمام الصفقة.

10.3 **يتعرض الإمارات الإسلامي لمخاطر السوق والتغيرات في معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية وظروف السوق الأخرى**

بصفته مؤسسة مالية، يتعرض الإمارات الإسلامي للتغيرات في ظروف الأسواق المالية، بما في ذلك التقلبات في أسعار الفائدة المعيارية ومعدلات الربح، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وفروق أسعار الائتمان، وأسعار الأسهم والسلع، وتقلبات السوق. وقد تؤثر التغيرات في هذه العوامل سلبًا على قيمة أصول مصرف الإمارات الإسلامي وخصومه، وهوامش التمويل الصافية، وتكاليف التمويل، وربحيته.

وبشكل أعم، قد تؤثر التطورات السلبية في الأسواق المالية العالمية أو الإقليمية، بما في ذلك الضغوط التضخمية، والتغيرات في السياسة النقدية، وعدم الاستقرار الجيوسياسي، واضطراب التجارة العالمية، وتقلب أسعار السلع الأساسية، سلبًا على مصرف الإمارات الإسلامي بشكل مباشر ومن خلال تأثيرها على عملاء الإمارات الإسلامي وأطرافه المقابلة. وقد يكون لأي من هذه التطورات تأثير سلبي جوهري على أعمال الإمارات الإسلامي، ونتائج عملياته، ووضعه المالي، وتوقعاته، وكذلك على بنك دبي الإسلامي بعد إتمام الصفقة.

10.4 **يتعرض الإمارات الإسلامي للتطورات الاقتصادية والجيوسياسية التي تؤثر على الإمارات العربية المتحدة والشرق الأوسط بشكل عام**

تقع الغالبية العظمى من عمليات وأصول الإمارات الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولذلك، فإن أعمال البنك وأدائه المالي معرضان بشكل خاص للتطورات المالية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط ككل.

على الرغم من أن الإمارات العربية المتحدة شهدت تاريخياً نمواً اقتصادياً كبيراً واستقراراً سياسياً نسبياً، إلا أنه لا يمكن ضمان استمرار هذه الظروف. فقد يؤثر عدم الاستقرار الجيوسياسي الإقليمي، أو النزاعات المسلحة، أو الإرهاب، أو تعطل التجارة الدولية أو طرق النقل، أو أي أحداث سياسية أو اقتصادية أخرى، سلباً على النشاط الاقتصادي وثقة المستثمرين والمستهلكين في الإمارات العربية المتحدة والمنطقة ككل. وقد تؤثر مثل هذه الأحداث أيضاً على عملاء الإمارات الإسلامي وأطرافه المقابلة، وقيم أصوله، وشروط تمويله، وتشغيل أعماله.

ولا يمكن التنبؤ بحدوث مثل هذه الأحداث أو مدتها أو تأثيرها. وقد يؤدي التراجع الاقتصادي العام أو زيادة عدم الاستقرار السياسي أو الجيوسياسي الذي يؤثر على الإمارات العربية المتحدة أو منطقة الشرق الأوسط ككل إلى تأثير سلبي جوهري على أعمال الإمارات الإسلامي ونتائج عملياته ووضعه المالي وتوقعاته، وكذلك على بنك دبي الإسلامي بعد إتمام الصفقة.

10.5 يتعرض مصرف الإمارات الإسلامي لمخاطر تشغيلية وتكنولوجية وأمنية إلكترونية

يعتمد الإمارات الإسلامي بشكل مكثف على أنظمة تكنولوجيا المعلومات، والبنية التحتية الرقمية، والعمليات الداخلية، والموظفين، والأطراف المقابلة، ومقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة في إدارة أعماله. وقد تؤدي الأعطال التشغيلية، والأخطاء البشرية، والاحتيال، وأعطال الأنظمة الداخلية أو الخارجية، والهجمات السيبرانية، وانتهاكات البيانات، وتعطل البنية التحتية الحيوية، أو إخفاقات مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة إلى تعطيل عمليات الإمارات الإسلامي، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية أو مسؤولية تنظيمية، ويضر بسمعة الإمارات الإسلامي.

تستمر طبيعة تهديدات الأمن السيبراني ومستوى تعقيدها في التطور. وقد يؤدي أي هجوم سيبراني ناجح، من بين أمور أخرى، إلى تعطيل عمليات الإمارات الإسلامي، أو الوصول غير المصرح به إلى المعلومات السرية أو الكشف عنها، أو تكبد خسائر مالية، أو اتخاذ إجراءات تنظيمية، أو الإضرار بسمعة الإمارات الإسلامي.

على الرغم من أن الإمارات الإسلامي يطبق سياسات وأنظمة وضوابط تهدف إلى التخفيف من المخاطر التشغيلية والتكنولوجية ومخاطر الأمن السيبراني، إلا أنه لا يمكن القضاء على هذه المخاطر تمامًا. وقد يكون لأي فشل تشغيلي جوهري أو هجوم إلكتروني ناجح تأثير سلبي جوهري على أعمال الإمارات الإسلامي ونتائج عملياته ووضعه المالي وآفاقه المستقبلية، وكذلك على بنك دبي الإسلامي بعد إتمام الصفقة.

10.6 قد تؤثر التغييرات في القوانين واللوائح المعمول بها، أو عدم امتثال الإمارات الإسلامي للمتطلبات المعمول بها، سلبًا على الإمارات الإسلامي

يعمل الإمارات الإسلامي في قطاع يخضع لرقابة صارمة، ويخضع لمتطلبات تنظيمية واسعة النطاق تتعلق بالاحترازات المالية والسلوك والجرائم المالية وحماية المستهلك ورأس المال والسيولة وغيرها من المتطلبات التنظيمية، بما في ذلك المتطلبات التي يفرضها المصرف المركزي والسلطات التنظيمية الأخرى ذات الصلة.

قد تؤدي التغييرات المستقبلية في القوانين أو اللوائح المعمول بها، أو التغييرات في تفسيرها أو إنفاذها، أو فرض متطلبات إضافية تتعلق برأس المال أو السيولة أو المخصصات أو الامتثال، إلى تقييد أنشطة الإمارات الإسلامي، أو زيادة تكاليفه، أو إلزامه بالاحتفاظ برأس مال أو سيولة إضافية أو قيد مخصصات إضافية، أو التأثير سلبًا بأي شكل آخر على أعماله ونتائج عملياته ووضعه المالي وآفاقه المستقبلية.

كما يتعين على الإمارات الإسلامي الامتثال للمتطلبات المعمول بها في مجالات مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة النووية، والعقوبات، و"اعرف عميلك"، وغيرها من متطلبات مكافحة الجرائم المالية. وأي إخفاق، أو ما يُعتبر إخفاقًا، من جانب الإمارات الإسلامي في الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك نتيجة لسوء سلوك الموظفين، أو أوجه القصور في الأنظمة أو الضوابط، أو سلوك العملاء أو الأطراف المقابلة، قد يعرض الإمارات الإسلامي للتحقيقات التنظيمية أو إجراءات الإنفاذ، والعقوبات، والغرامات، والقيود على أعماله، وتضرر سمعته.

10.7 **قد يؤدي عدم الامتثال لمتطلبات الشريعة الإسلامية المعمول بها إلى خسائر مالية أو الإضرار بسمعة الامارات الاسلامي**

بصفته بنكًا إسلاميًا، يتعين على الإمارات الإسلامي ممارسة أنشطته وفقًا لمتطلبات الشريعة الإسلامية المعمول بها، بما في ذلك القرارات والمعايير المعمول بها الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا في المصرف المركزي والقرارات والفتاوى الصادرة عن لجنة الإشراف الشرعي الداخلية التابعة للإمارات الإسلامي.

وإذا كانت أي من منتجات الإمارات الإسلامي أو خدماته أو أنشطته غير متوافقة، أو يُنظر إليها على أنها غير متوافقة، مع متطلبات الشريعة المعمول بها، فهناك خطر من أن يتكبد الإمارات الإسلامي خسارة مالية و/أو يتعرض لضرر في سمعته. وقد يكون لأي خسارة مالية أو ضرر في السمعة من هذا القبيل تأثير سلبي جوهري على أعمال الإمارات الإسلامي ونتائج عملياته ووضعه المالي وآفاقه المستقبلية، وكذلك على بنك دبي الإسلامي بعد إتمام الصفقة.

11. **ملخص عقد التأسيس والنظام الأساسي للإمارات الإسلامي**

تم تعديل النظام الأساسي للإمارات الإسلامي بموجب قرار خاص صدر في ١ أكتوبر ٢٠٢٥ وتم توثيقه في ١٠ فبراير ٢٠٢٦.

يقدم الإمارات الإسلامي خدماته وأنشطته المصرفية وفقًا لوثائقه التأسيسية ومبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون المصرف المركزي وقانون الشركات التجارية في الدولة. كما ينص نظامه الأساسي على الامتثال للقواعد واللوائح والتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي، ومعيار الحوكمة الشرعية، والمتطلبات المعمول بها الصادرة عن الجهة الرقابية على الأوراق المالية.

12. **ملخص المعلومات المالية**

12.1 التحقق القانوني والمالي اللازم بشأن للإمارات الإسلامي

تم المباشرة في إجراءات العناية الواجبة القانونية والمالية وتقييم الإمارات الإسلامي لتقييم الصفقة المقترحة، والتي ستؤدي إلى استحواذ بنك دبي الإسلامي على ١٠٠٪ من رأس المال المصدر للإمارات الإسلامي.

كان الغرض من إجراءات العناية الواجبة القانونية والمالية هو تقييم المخاطر القانونية والمالية، على التوالي، المرتبطة بالصفقة المقترحة، والمساعدة في تقييم كل من بنك دبي الإسلامي والإمارات الإسلامي لتحديد القيمة العادلة لمبادلة الأسهم المقترحة. وتعلقت العناية الواجبة المالية بالإمارات الإسلامي. وقد اكتملت إجراءات العناية الواجبة والتقييم التي أجراها المستشارون المعينون، ونظر مجلس الإدارة في النتائج والتوصيات الناتجة عنها عند اتخاذ قرار بشأن المضي قدماً في الصفقة.

وبعد النظر في نتائج إجراءات العناية الواجبة القانونية والمالية المتعلقة بالإمارات الإسلامي، قرر مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد في ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٦ أن يوصي مساهمي بنك دبي الإسلامي بالموافقة على الصفقة.

12.2 ملخص المعلومات المالية التاريخية

يمكن الاطلاع على التقارير الفصلية السابقة للإمارات الإسلامي هنا: https://www.emiratesislamic.ae/en/financial-information/quarterly-reports.

الجزء الخامس – دعوة لحضور إجتماع الجمعية العمومية

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

(شركة مساهمة عامة تأسست في إمارة دبي، الإمارات العربية المتحدة)

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية

السادة / مساهمو بنك دبي الإسلامي (ش.م.ع)،

يسر مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي ش.م.ع. (**"بنك دبي الإسلامي"** أو **"البنك"** أو **"الشركة"**) دعوة كافة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية للبنك وذلك في تمام الساعة ١١:٠٠ صباحاً في يوم السبت الموافق ١٩ ديسمبر ٢٠٢٦م، في فندق ماندارين أورينتال جميرا، دبي، الإمارات العربية المتحدة، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني، سيعقد الاجتماع الثاني في تمام الساعة الثالثة والنصف مساء من يوم الخميس الموافق ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٦م في نفس المكان المذكور أعلاه. يمكن للمساهمين حضور اجتماع الجمعية العمومية شخصياً أو عن بعد (إلكترونياً) باستخدام وسائل التقنية الحديثة والتصويت عن بعد على بنود جدول الأعمال. سيتم إرسال الرابط للمساهمين لحضور الاجتماع عن طريق الرسائل النصية من قبل سوق دبي المالي (**«السوق»**)، وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

أ- المصادقة بموجب قرار عادي على تعيين السيد فاضل عبد الباقي العلي عضواً في مجلس إدارة الشركة اعتباراً من 30 سبتمبر 2026، وذلك لاستكمال مدة العضوية المتبقية من الدورة الحالية لمجلس الإدارة التي تنتهي في عام 2029.

ب- النظر في واتخاذ قرار خاص بشأن الموافقة على الأمور التالية كبند واحد من بنود جدول الأعمال، بناءً على توصية مجلس إدارة الشركة ورهناً بالحصول على جميع الموافقات المطلوبة، بما في ذلك موافقة المصرف المركزي:

1. استحواذ بنك دبي الإسلامي ش.م.ع. (المشار إليه فيما يلي بـ **«الشركة»** أو **«بنك دبي الإسلامي»**) على ٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥ (خمسة مليارات وأربعمائة وثلاثون مليوناً وأربعمائة وواحد وعشرون ألفاً وثمانمائة وخمسة وسبعون) سهمًا عاديًا بقيمة اسمية تبلغ ١ درهم إماراتي (درهم واحد) لكل سهم، تمثل ١٠٠٪ من رأس المال المصدر لمصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع **(«الإمارات الإسلامي»)** من بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع **(«بنك الإمارات دبي الوطني»)** بموجب اتفاقية بيع وشراء بين بنك دبي الإسلامي وبنك الإمارات دبي الوطني **(«اتفاقية البيع والشراء»)** مقابل إصدار أسهم جديدة في الشركة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني **(«الصفقة»)**، بعد الاطلاع على ملخص تقرير التقييم، وجميع الإجراءات التي اتخذتها الشركة لتحديد نسبة مبادلة الأسهم، على النحو الملخص في نشرة المساهمين، ولهذا الغرض، الإجراءات المترابطة التالية، رهناً بالحصول على جميع الموافقات التنظيمية المطلوبة واستيفاء شروط إتمام الصفقة أو، حيثما سمح بذلك، التنازل عن هذه الشروط:

- زيادة رأس المال المصدر للشركة بمقدار ٣,٤٨٦,٢٨٤,٣٣٠ (ثلاثة مليارات وأربعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون) درهم إماراتي، من ٧,٢٤٠,٧٤٤,٣٧٧ (سبعة مليارات ومائتان وأربعون مليوناً وسبعمائة وأربعة وأربعون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وسبعون) درهم إماراتي، مقسّمًا إلى ٧,٢٤٠,٧٤٤,٣٧٧ (سبعة مليارات ومائتان وأربعون مليوناً وسبعمائة وأربعة وأربعون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وسبعون) سهمًا، إلى ١٠,٧٢٧,٠٢٨,٧٠٧ (عشرة مليارات وسبعمائة وسبعة وعشرون مليوناً وثمانية وعشرون ألفاً وسبعمائة وسبعة) درهم إماراتي، مقسما إلى ١٠,٧٢٧,٠٢٨,٧٠٧ (عشرة مليارات وسبعمائة وسبعة وعشرون مليوناً وثمانية وعشرون ألفاً وسبعمائة وسبعة) سهم، بقيمة اسمية تبلغ ١ درهم إماراتي (درهم واحد) لكل سهم، من خلال إنشاء وإصدار ٣,٤٨٦,٢٨٤,٣٣٠ (ثلاثة مليارات وأربعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون) سهمًا جديدًا في الشركة (يُشار إليها فيما يلي بـ **"أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة"**)؛ و

- تخصيص وإصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني كعوض عيني مقابل نقل جميع الأسهم المصدرة في مصرف الإمارات الإسلامي إلى الشركة، بسعر إصدار يبلغ ١ درهم إماراتي (درهم واحد) لكل سهم من أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة وقيمة إصدار إجمالية تبلغ ٣,٤٨٦,٢٨٤,٣٣٠ (ثلاثة مليارات وأربعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة

وثلاثون) درهم إماراتي، على أساس نسبة مبادلة الأسهم البالغة ٠،٦٤٢ سهم جديد من أسهم بنك دبي الإسلامي مقابل كل سهم واحد من أسهم الإمارات الإسلامي، وفقاً للمادة ٢٩٩(٣) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية وتعديلاته، بالاستناد إلى الإعفاء القانوني من حقوق الأولوية الممنوحة للمساهمين الحاليين. وستتم زيادة رأس المال المصدر للشركة وإصدار الأسهم الجديدة في بنك دبي الإسلامي لصالح بنك الإمارات دبي الوطني عقب إتمام نقل مصرف الإمارات الإسلامي إلى الشركة وفقًا لاتفاقية البيع والشراء.

2. تعديل المادة (١٤) من النظام الأساسي للشركة، رهناً بالحصول على جميع الموافقات التنظيمية المطلوبة واعتباراً من تاريخ إتمام الصفقة، لتعكس زيادة رأس المال المصدر للشركة وإصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني كعوض عيني مقابل الاستحواذ على جميع الأسهم الصادرة في الإمارات الإسلامي، على النحو التالي:

- **المادة (١٤) من النظام الأساسي للشركة (قبل التعديل):**

«يبلغ رأس المال المصدر للشركة ٧,٢٤٠,٧٤٤,٣٧٧ درهم إماراتي (سبعة مليارات ومائتان وأربعون مليونًا وسبعمائة وأربعة وأربعون ألفًا وثلاثمائة وسبعة وسبعون درهمًا إماراتيًا)، مقسمًا إلى ٧,٢٤٠,٧٤٤,٣٧٧ (سبعة مليارات ومائتان وأربعون مليونًا وسبعمائة وأربعة وأربعون ألفًا وثلاثمائة وسبعة وسبعون) سهمًا بقيمة اسمية تبلغ درهمًا إماراتيًا واحدًا (١) لكل سهم مدفوع بالكامل، وجميع الأسهم هي أسهم نقدية."

- **المادة (١٤) من النظام الأساسي للشركة (بعد التعديل):**

«يبلغ رأس المال المصدر للشركة ١٠,٧٢٧,٠٢٨,٧٠٧ (عشرة مليارات وسبعمائة وسبعة وعشرون مليوناً وثمانية وعشرون ألفاً وسبعمائة وسبعة) درهم إماراتي، مقسما إلى ١٠,٧٢٧,٠٢٨,٧٠٧ (عشرة مليارات وسبعمائة وسبعة وعشرون مليوناً وثمانية وعشرون ألفاً وسبعمائة وسبعة) سهم بقيمة اسمية تبلغ درهم إماراتي واحد (١) لكل سهم، وجميعها مدفوعة بالكامل."

3. تعديل المادة (١٦) من النظام الأساسي للشركة، رهناً بالحصول على جميع الموافقات التنظيمية المطلوبة واعتباراً من تاريخ إتمام الصفقة، للسماح لبنك الإمارات دبي الوطني بالاحتفاظ بأسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة، على النحو التالي:

- **المادة (١٦) من النظام الأساسي للشركة (قبل التعديل):**

«باستثناء حكومة دبي وأي إدارة أو مؤسسة تابعة لها، لا يجوز لأي مساهم امتلاك أسهم يتجاوز مجموعها ١٠٪ من رأس المال المصدر للشركة.»

- **المادة (١٦) من النظام الأساسي للشركة (بعد التعديل):**

"باستثناء حكومة دبي وأي إدارة أو مؤسسة تابعة لها، وبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.، لا يجوز لأي مساهم امتلاك أسهم يتجاوز مجموعها ١٠٪ من رأس المال المصدر للشركة."

4. منح الصلاحية لمجلس إدارة الشركة لتنفيذ زيادة رأس مال الشركة؛ وتفويض وتعيين أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة، منفردا، لتمثيل الشركة ولإتمام وتوقيع وتنفيذ وتقديم وتسليم جميع المستندات والعقود والاتفاقيات والتعهدات والخطابات المتعلقة بالصفقة، وزيادة رأس المال، والتعديلات على النظام الأساسي للشركة المشار إليها أعلاه، وإتمام جميع الإجراءات ذات الصلة والتعامل مع جميع الجهات المختصة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي، وكاتب العدل، والهيئة، والمصرف المركزي، وسوق دبي المالي.

بأمر من مجلس إدارة الشركة
السيد فاضل عبد الباقي العلي
رئيس مجلس الإدارة
بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

٢٧ نوفمبر ٢٠٢٦

ملاحظات:

1. بناءً على متطلبات البند ١ من المادة ٤٠ من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (٣/ر.م) لعام ٢٠٢٠ بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة ("**دليل الحوكمة**")، نود أن نلفت انتباه السادة المساهمين إلى ما يلي:

(أ) يجوز لمن له حق حضور الجمعية العمومية أن ينيب عنه من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة أو العاملين بالشركة أو شركة وساطة في الأوراق المالية أو العاملين بها بمقتضى توكيل خاص ثابت بالكتابة ينص صراحة على حق الوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها.

(ب) ويجب ألا يكون الوكيل لعدد من المساهمين حائزاً بهذه الصفة على أكثر من (٥٪) من رأس مال الشركة المصدر.

(ت) بالنسبة لناقصي الأهلية وفاقديها يتم تمثيلهم من قبل ممثليهم القانونيين.

2. بناءً على متطلبات البند ٢ من المادة ٤٠ من دليل الحوكمة، يتعين أن يكون توقيع المساهم الوارد في الوكالة المشار إليها في البند (١)(أ) هو التوقيع المعتمد من/لدى إحدى الجهات التالية:

(أ) الكاتب العدل؛

(ب) غرفة تجارة أو دائرة اقتصادية بالدولة؛

(ت) بنك أو شركة مرخصة بالدولة شريطة أن يكون للموكل حساب لدى أي منهما؛

(ث) الأسواق المالية المرخصة بالدولة؛ أو

(ج) أي جهة أخرى مرخص لها للقيام بأعمال التوثيق.

3. للشخص الاعتباري أن يفوض أحد ممثليه أو القائمين على إدارته بموجب قرار من مجلس إدارته أو من يقوم مقامه، ليمثله في اجتماع الجمعية العمومية للشركة، ويكون للشخص المفوض الصلاحيات المقررة بموجب قرار التفويض.

4. ملاحظات التسجيل والحضور والتصويت الإلكتروني:

- للمستثمرين الأفراد الراغبين في حضور الجمعية العمومية ارسال المعلومات التالية على البريد الالكتروني التالي FinancialServices@dfm.ae، وعقب التأكد من هذه البيانات، سيتم إرسال رابط التسجيل والتصويت: (١) رقم المستثمر (NIN)؛ (٢) اسم المستثمر؛ (٣) رقم الهاتف المتحرك؛ (٤) صورة من الهوية الإماراتية أو جواز السفر؛ (٥) صورة شخصية لحظية (Selfie) للمستثمر.

- يجب على حاملي التوكيل إرسال المعلومات أدناه إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: IR@dib.ae وعقب التأكد من البيانات سيتم إرسال رابط التسجيل والتصويت في اليوم السابق لانعقاد الجمعية العمومية: (1) نسخة من التوكيلات تحتوي على اسم ورقم المستثمر (الموكل) وبيانات الوكيل (الاسم – رقم الهاتف المحمول – رقم الهوية/الجواز) موثقة حسب تعليمات سوق المال: و(2) صورة من هوية الوكيل مع صورة شخصية لحظية (سيلفي).

- يجب على المستثمر زيارة الرابط وتسجيل الحضور قبل بداية اجتماع الجمعية العمومية في الساعة 11:00 صباحا من يوم السبت الموافق 19 ديسمبر 2026 وإلا لن يستطيع حضور الاجتماع ولن يكون الرابط مفعل.

- التصويت سيكون متاح من وقت استلام الرابط وحتى إغلاق التصويت على القرار وقت اجتماع الجمعية العمومية وللمستثمر الحق في تغيير تصويته خلال هذا الوقت حسب شروط وأحكام التصويت الإلكتروني https://tinyurl.com/ybnjh4f4 .

- لأية استفسارات تتعلق بالتسجيل الإلكتروني والحضور والتصويت الإلكتروني، يرجى الاتصال بسوق دبي المالي، خدمة العملاء على 5555 305 4 971+.

5. يكون مالك السهم المسجل في يوم الجمعة الموافق ١٨ ديسمبر ٢٠٢٦م هو صاحب الحق في التصويت في اجتماع الجمعية العمومية. وفي حالة تأجيل الاجتماع ليوم الخميس الموافق ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٦م لعدم اكتمال النصاب، يكون مالك السهم المسجل في يوم الأربعاء الموافق ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٦م هو صاحب الحق في حضور الاجتماع والتصويت فيه.

6. يمكن للمساهمين الاطلاع على المستندات الخاصة باجتماع الجمعية العمومية، بما في ذلك نشرة المساهمين المتعلقة بالصفقة، من خلال الموقع الإلكتروني لبنك دبي الإسلامي (www.dib.ae/agmar) أو الموقع الإلكتروني لسوق دبي المالي (www.dfm.ae) قبل موعد اجتماع الجمعية العمومية. كما يمكن الحصول على نسخ مطبوعة من نشرة المساهمين (مجاناً) من المقر الرئيسي للبنك.

7. لن يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يملكون أو يمثلون بالوكالة ما لا يقل عن (٥٠٪) من رأسمال الشركة، فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول فإنه سيتم عقد الاجتماع الثاني في تمام الساعة الثالثة والنصف مساء من يوم الخميس الموافق ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٦م في نفس المكان.

8. سيقوم البنك بتسجيل وقائع الاجتماع عن بعد.

9. يمكنكم الاطلاع على دليل حماية المستثمرين الأقلية والمتوفر على موقع الهيئة الرسمي حسب الرابط التالي: sca.gov.ae/ar/regulations/minority-investor-protection، كما يمكنكم الاطلاع على حوكمة الشركات وإجراءات الجمعيات العمومية حسب الرابط التالي: sca.gov.ae/ar/regulations/corporate-governance.

10. القرار الخاص: هو القرار الصادر بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع (٧٥٪) الأسهم الممثلة في اجتماع الجمعية العمومية للشركة المساهمة.

11. يجوز للمساهمين تعيين ممثلين للحضور والتصويت في اجتماع الجمعية العمومية نيابة عنهم وفقاً للفقرة (٤) من المادة ٤٠ من دليل الحوكمة. تتوفر قائمة بالممثلين المؤهلين، فضلاً عن بيانات الاتصال الخاصة بهم على الموقع الإلكتروني للبنك (www.dib.ae/agmar).

<u>توضيح الإفصاح بشأن الموافقة على التوكيلات</u>

وفقًا للبندين ١ و٢ من المادة ٤٠ من دليل الحوكمة، نود إعلام المساهمين بما يلي:

1. يجوز لكل مساهم له الحق في حضور الجمعية العمومية أن يفوض شخصًا غير أعضاء مجلس الإدارة أو موظفي الشركة، أو شركة وساطة أوراق مالية أو موظفيها، لحضور الاجتماع نيابة عنه بموجب توكيل كتابي ينص صراحةً على أن للوكيل الحق في حضور الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها. ولا يجوز للشخص المفوض من قبل عدد من المساهمين أن يمتلك أكثر من (٥٪) من رأس المال المصدر للشركة بعد حصوله على ذلك التوكيل. ويجب أن يمثل الأشخاص الذين يفتقرون إلى الأهلية القانونية والأشخاص غير الأكفاء ممثلوهم القانونيون.

2. ويجب أن يكون توقيع المساهم على التوكيل المشار إليه في البند ١ هو التوقيع المعتمد من قبل أي من الجهات التالية. وتقوم الشركة بإجراء العناية الواجبة المناسبة للتحقق من المعلومات المقدمة:

   (أ) كاتب العدل.
   (ب) غرفة التجارة أو الإدارة الاقتصادية في الولاية.
   (ت) بنك أو شركة مرخصة في الدولة، شريطة أن يكون للموكل حساب لدى أي منها.
   (ث) الأسواق المالية المرخصة في الدولة.
   (ج) أي جهة أخرى مرخصة للقيام بأعمال التصديق.

3. يجب أن يتضمن نموذج التوكيل اسم ورقم (أرقام) الاتصال الخاص بالمساهم وشركة الوساطة التي وافقت على التوكيل. هذا النموذج / التوكيل / التفويض / التوكيل هو نموذج إرشادي يمنح المساهم سلطة إصدار التوكيل وفقًا للحدود والصلاحيات التي يراها مناسبة، مع الالتزام بأن يكون توقيع المساهم في التوكيل هو التوقيع المعتمد من قبل/مع إحدى الكيانات المذكورة أعلاه.

للمزيد من الاستفسارات أو التوضيحات، يرجى الاتصال بنا:

رقم الهاتف: 5454 207 04

البريد الإلكتروني: Investorrelations@dib.ae

نموذج التوكيل

توكيل لحضور اجتماع الجمعية العمومية

أنا/نحن، .....

بصفتي/بصفتنا مساهمًا في بنك دبي الإسلامي ش.م.ع. ("بنك دبي الإسلامي" أو "الشركة")، رقم المستثمر .....، حاملًا لعدد ..... من الأسهم،

أفوض/نفوض بموجب هذا

السيد/السيدة .....

رقم الهاتف المحمول .....

بحضور اجتماع الجمعية العمومية للشركة المقرر عقده في **السبت، ١٩** ديسمبر ٢٠٢٦ في تمام الساعة ١١:٠٠ صباحاً نيابةً عني/عنا في الوقت والمكان المذكورين في خطاب الدعوة، أو في أي تاريخ آخر يتم تأجيل الاجتماع إليه، والتصويت نيابةً عني/عنا على بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

أنا، بموجب هذا:

أوافق على: ☐ جميع بنود جدول الأعمال أو ☐ بنود جدول الأعمال رقم .....

أعترض على: ☐ جميع بنود جدول الأعمال أو ☐ أرقام بنود جدول الأعمال .....

أمتنع عن التصويت على: ☐ جميع بنود جدول الأعمال أو ☐ بنود جدول الأعمال رقم .....

التاريخ: يوم / شهر / ٢٠٢٦

التوقيع: .....

رقم (أرقام) الاتصال بالمساهم: .....

اسم الممثل وأرقام الاتصال الخاصة بالجهة التي وافقت على التوكيل: .....

وفقًا للبند ٢ من المادة ٤٠ من دليل الحوكمة، يجب أن يكون توقيع المساهم على التوكيل الكتابي المشار إليه في الملاحظة ١(أ) من إخطار انعقاد الجمعية العمومية هو التوقيع المصادق عليه من قبل/عند أي من الكيانات التالية: (أ) كاتب عدل؛ (ب) غرفة تجارة أو إدارة اقتصادية في الدولة؛ (ج) بنك أو شركة مرخصة في الدولة، شريطة أن يكون للموكل حساب لدى أي منهما؛ (د) أسواق مالية مرخصة في الدولة؛ أو (هـ) أي كيان آخر مرخص له بممارسة أنشطة التصديق.

يجوز للهيئة الاعتبارية أن تفوض أحد ممثليها أو المسؤولين عن إدارتها، بموجب قرار يصدره مجلس إدارتها أو أي هيئة مماثلة، لتمثيل تلك الهيئة الاعتبارية في أي اجتماع للجمعية العامة للشركة. ويتمتع الشخص المفوض بالصلاحيات المحددة في قرار التفويض.

بنك دبي الإسلامي، شركة مساهمة عامة مرخصة و خاضعة لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

التعاريف

تسري التعريفات التالية في جميع أجزاء هذا المستند ما لم يقتضِ السياق خلاف ذلك:

الدرهم	درهم الإمارات العربية المتحدة، العملة القانونية للدولة
يوم عمل	أي يوم، باستثناء أيام السبت والأحد والعطلات الرسمية في الإمارات العربية المتحدة، تكون فيه البنوك مفتوحة للعمل في إمارة دبي، الإمارات العربية المتحدة
زيادة رأس المال	الزيادة المقترحة في رأس المال المصدر لبنك دبي الإسلامي بمقدار ٣,٤٨٦,٢٨٤,٣٣٠ (ثلاثة مليارات وأربعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون) درهم إماراتي، من ٧,٢٤٠,٧٤٤,٣٧٧ (سبعة مليارات ومائتان وأربعون مليوناً وسبعمائة وأربعة وأربعون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وسبعون) درهم إماراتي إلى ١٠,٧٢٧,٠٢٨,٧٠٧ (عشرة مليارات وسبعمائة وسبعة وعشرون مليوناً وثمانية وعشرون ألفاً وسبعمائة وسبعة) درهم إماراتي، من خلال إصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة
المصرف المركزي	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
رئيس مجلس الإدارة	فاضل عبد الباقي العلي
قانون الشركات التجارية	المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية وتعديلاته
الهيئة	هيئة سوق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة
بنك دبي الإسلامي أو الشركة	بنك دبي الإسلامي ش.م.ع، شركة مساهمة عامة تأسست في إمارة دبي، الإمارات العربية المتحدة، ويقع مقرها المسجل في ٦٨ شارع آل مكتوم، بور سعيد، ديرة، ص.ب. ١٠٨٠، دبي، الإمارات العربية المتحدة
مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي	مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي المؤلف من أعضاء مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي
أعضاء مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي	(i) رئيس مجلس الإدارة؛ (ii) المهندس يحيى سعيد لوتاه (نائب رئيس مجلس الإدارة)؛ (iii) الدكتور حمد مبارك بوعميم؛ (iv) السيد عبد العزيز أحمد المهيري؛ (v) السيد حمد عبد الله الشامسي؛ (vi) السيد عبد العزيز محمد المولا؛ (vii) السيدة هند بن خرباش؛ (viii) السيد بدر سعيد هارب؛ و (ix) السيد خافيير مارين رومانو. أو، حيثما يقتضي السياق ذلك، أعضاء مجلس إدارة بنك دبي الإسلامي من وقت لآخر
الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي	الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي المدعو إليها بصورة أساسية فيما يتعلق بالصفقة بموجب دعوة الجمعية العمومية، والمقرر عقدها في ١٩ ديسمبر ٢٠٢٦، بما في ذلك أي اجتماع مؤجل لها
مساهمو بنك دبي الإسلامي	حاملو أسهم بنك دبي الإسلامي من وقت لآخر

أسهم بنك دبي الإسلامي	الأسهم المصدرة في رأس مال بنك دبي الإسلامي بقيمة اسمية قدرها ١،٠٠ درهم للسهم الواحد من وقت لآخر
السوق	سوق دبي المالي
الإمارات الإسلامي	مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع
بنك الإمارات دبي الوطني	بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع
الرهونات	أي رهن عقاري، أو عبء، أو رهن، أو حق حجز، أو التنازل، أو خيار، أو قيد، أو مطالبة، أو حق الشفعة، أو حق الأولوية في الشراء، أو حق أو مصلحة طرف ثالث، أو أي رهن آخر أو حق ضماني من أي نوع، وأي ترتيب تفضيلي آخر (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ترتيبات نقل الملكية والاحتفاظ بها) له تأثير مماثل
رأي الإنصاف	له المعنى المحدد له في الخطوة الثانية (زيادة رأس المال) من وصف الصفقة الوارد في هذا المستند
أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة	الـ ٣,٤٨٦,٢٨٤,٣٣٠ (ثلاثة مليارات وأربعمائة وستة وثمانون مليوناً ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون) سهمًا جديدًا في بنك دبي الإسلامي المقرر إصدارها لصالح بنك الإمارات دبي الوطني كعوض عيني مقابل استحواذ بنك دبي الإسلامي على جميع الأسهم المصدرة في الإمارات الإسلامي بموجب الصفقة
دعوة الجمعية العمومية	دعوة الجمعية العمومية لبنك دبي الإسلامي الوارد في الجزء الخامس (*دعوة لحضور الجمعية العمومية*) من هذا المستند
مبادلة الأسهم	مبادلة جميع الأسهم المصدرة في الإمارات الإسلامي التي تمتلكها بنك الإمارات دبي الوطني بأسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة وفقًا لنسبة مبادلة الأسهم
نسبة مبادلة الأسهم	النسبة البالغة ٠،٦٤٢ (مقربة إلى ثلاث منازل عشرية) من أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة مقابل كل سهم واحد في الإمارات الإسلامي، والتي تُطبق على عملية مبادلة الأسهم
اتفاقية البيع والشراء	اتفاقية البيع والشراء المبرمة بين بنك دبي الإسلامي وبنك الإمارات دبي الوطني والتي تنظم استحواذ بنك دبي الإسلامي على جميع الأسهم المصدرة في الإمارات الإسلامي
الصفقة	الاستحواذ المقترح من قبل بنك دبي الإسلامي على ١٠٠٪ من رأس المال المصدر للإمارات الإسلامي من بنك الإمارات دبي الوطني بموجب اتفاقية البيع والشراء، مقابل إصدار أسهم بنك دبي الإسلامي الجديدة لبنك الإمارات دبي الوطني عن طريق زيادة رأس المال المصدر لبنك دبي الإسلامي عقب إتمام عملية الاستحواذ المذكورة
الدولة	دولة الإمارات العربية المتحدة
تقرير التقييم	له المعنى المحدد له في الخطوة الثانية (*زيادة رأس المال*) من وصف الصفقة الوارد في هذا المستند

BofA SECURITIES

Merrill Lynch International
ICD Brookfield Place, Level 46
Dubai International Financial Centre
P.O. Box 506576
Dubai, United Arab Emirates
T +971 (0)4 425 8200 | F +971 (0)4 425 8201
www.bofaml.com

22 November 2026

The Board of Directors
Dubai Islamic Bank PJSC
Building 2, Al Maktoum Road, Opposite Dnata, Deira, P.O. Box 1080
Dubai
United Arab Emirates

Members of the Board of Directors:

We understand that Dubai Islamic Bank PJSC ("DIB") proposes to enter into a Sale and Purchase Agreement (the "Agreement") with Emirates NBD Bank PJSC ("ENBD"), pursuant to which, among other things, DIB will acquire from ENBD the entire issued share capital of Emirates Islamic Bank PJSC ("EIB"), a wholly owned subsidiary of ENBD (the "Transaction") and each ordinary share, nominal value AED 1.00 per share of EIB ("EIB Shares") will be exchanged for 0.642 (rounded to three decimal places) (the "Exchange Ratio") newly issued shares of the ordinary share capital, nominal value AED 1.00 per share of DIB ("DIB Shares"). The terms and conditions of the Transaction are more fully set forth in the Agreement.

You have requested our opinion as to the fairness, from a financial point of view, to the shareholders of DIB of the Exchange Ratio provided for in the Transaction.

In connection with this opinion, we have, among other things:

(a) reviewed certain publicly available business and financial information relating to EIB and DIB;

(b) reviewed certain internal financial and operating information with respect to the business, operations and prospects of EIB furnished to or discussed with us by the management of ENBD, including certain financial forecasts relating to EIB prepared by the management of ENBD (such forecasts, the "EIB Forecasts");

(c) reviewed certain internal financial and operating information with respect to the business, operations and prospects of DIB furnished to or discussed with us by the management of DIB, including certain financial forecasts relating to DIB prepared by the management of DIB (such forecasts, the "DIB Forecasts");

Regulated by DFSA

(d) reviewed certain estimates as to the amount and timing of cost savings and revenue enhancements (collectively, the "Synergies") anticipated by the management of DIB to result from the Transaction;

(e) discussed the past and current business, operations, financial condition and prospects of EIB with members of senior managements of ENBD and DIB, and discussed the past and current business, operations, financial condition and prospects of DIB with members of senior management of DIB;

(f) reviewed the potential pro forma financial impact of the Transaction on the future financial performance of DIB, including the potential effect on DIB's estimated earnings per share;

(g) reviewed the trading history for the DIB Shares and a comparison of such trading history with the trading histories of other companies we deemed relevant;

(h) compared certain financial information of EIB and DIB with similar information of other companies we deemed relevant;

(i) compared certain financial terms of the Transaction to financial terms, to the extent publicly available, of other transactions we deemed relevant;

(j) reviewed the relative financial contributions of EIB and DIB to the future financial performance of the combined company on a pro forma basis;

(k) reviewed the financial due diligence report and findings available as at the date of this opinion, prepared by Deloitte Professional Services (DIFC) Limited, dated 19 November 2026, commissioned by DIB for the purposes of the Transaction which we have relied upon without any independent verification for the purposes of the opinion;

(l) reviewed the legal due diligence report and findings available as at the date of this opinion, prepared by Al Tamimi & Company Limited, dated 16 November 2026, commissioned by DIB for the purposes of the Transaction which we have relied upon without any independent verification for the purposes of the opinion;

(m) reviewed a draft, dated 21 November 2026, of the Agreement (the "**Draft Agreement**"); and

(n) performed such other analyses and studies and considered such other information and factors as we deemed appropriate.

In arriving at our opinion, we have assumed and relied upon, without independent verification, the accuracy and completeness of the financial and other information and data publicly available or provided to or otherwise reviewed by or discussed with us and have relied upon the assurances of the managements of DIB and ENBD that they are not aware of any facts or circumstances that would make such information or data inaccurate or misleading in any material respect. With respect to the EIB Forecasts, we have been advised by ENBD, and have assumed, with the consent of DIB, that they have been

reasonably prepared on bases reflecting the best currently available estimates and good faith judgments of the management of ENBD as to the future financial performance of EIB. With respect to the DIB Forecasts and the Synergies we have assumed, at the direction of DIB, that they have been reasonably prepared on bases reflecting the best currently available estimates and good faith judgments of the management of DIB as to the future financial performance of EIB and DIB and the other matters covered thereby and, based on the assessments of the management of DIB as to the relative likelihood of achieving the future financial results reflected in the EIB Forecasts and the DIB Forecasts, we have relied, at the direction of DIB, on the EIB Forecasts and the DIB Forecasts for the purposes of our opinion. We have not made or been provided with any independent evaluation or appraisal of the assets or liabilities (contingent or otherwise) of EIB or DIB, nor have we made any physical inspection of the properties or assets of EIB or DIB. We have, at the direction of DIB and without any independent verification, relied on the financial due diligence findings available as at the date of this opinion as outlined above. We have assumed that there has been no material change in the assets, financial condition, results of operations, business or prospects of DIB or EIB since the date of the most recent financial statements made available to us. We have not evaluated the solvency or fair value of EIB or DIB under any laws relating to bankruptcy, insolvency or similar matters. We have assumed, at the direction of DIB, that the Transaction will be completed in accordance with its terms, without waiver, modification or amendment of any material term, condition or agreement and that, in the course of obtaining the necessary governmental, regulatory and other approvals, consents, releases and waivers for the Transaction, no delay, limitation, restriction or condition, including any divestiture requirements or amendments or modifications, will be imposed that would have an adverse effect on EIB, DIB or the contemplated benefits of the Transaction.

We also have assumed, at the direction of DIB, that the final executed Agreement will not differ in any material respect from the Draft Agreement reviewed by us.

We express no view or opinion as to any terms or other aspects of the Transaction (other than the Exchange Ratio to the extent expressly specified herein), including, without limitation, the form or structure of the Transaction. Our opinion is limited to the fairness, from a financial point of view, to the shareholders of DIB of the Exchange Ratio provided for in the Transaction and no opinion or view is expressed with respect to any consideration received in connection with the Transaction by the holders of any class of securities, creditors or other constituencies of any party. In addition, no opinion or view is expressed with respect to the fairness (financial or otherwise) of the amount, nature or any other aspect of any compensation to any of the officers, directors or employees of any party to the Transaction, or class of such persons, relative to the Exchange Ratio. Furthermore, no opinion or view is expressed as to the relative merits of the Transaction in comparison to other strategies or transactions that might be available to DIB or in which DIB might engage or as to the underlying business decision of DIB to proceed with or effect the Transaction. We are not expressing any opinion as to what the value of DIB Shares actually will be when issued or the prices at which DIB Shares will trade at any time, including following announcement or completion of the Transaction. In addition, we express no opinion or recommendation as to how any shareholder should vote or act in connection with the Transaction or any related matter.

We have acted as financial advisor to DIB in connection with the Transaction, and will receive a fee for our services, which is contingent upon completion of the Transaction. In addition, DIB has agreed to reimburse our expenses and indemnify us against certain liabilities arising out of our engagement.

We and our affiliates comprise a full service securities firm and commercial bank engaged in securities, commodities and derivatives trading, foreign exchange and other brokerage activities, and principal investing as well as providing investment, corporate and private banking, asset and investment management, financing and financial advisory services and other commercial services and products to a wide range of companies, governments and individuals. In the ordinary course of our businesses, we and our affiliates may invest on a principal basis or on behalf of customers or manage funds that invest, make or hold long or short positions, finance positions or trade or otherwise effect transactions in equity, debt or other securities or financial instruments (including derivatives, bank loans or other obligations) of DIB, ENBD, EIB and certain of their respective affiliates.

We and our affiliates in the past have provided, currently are providing, and in the future may provide, investment banking, commercial banking and other financial services to DIB and have received or in the future may receive compensation for the rendering of these services, including having acted or acting as a provider of certain treasury services to DIB.

In addition, we and our affiliates in the past have provided, currently are providing, and in the future may provide, investment banking, commercial banking and other financial services to ENBD and certain of its affiliates and have received or in the future may receive compensation for the rendering of these services, including having acted or acting as (i) financial advisor to ENBD in connection with certain mergers and acquisition transactions, (ii) bookrunner for ENBD and/or certain of its affiliates for various debt and equity offerings of ENBD and certain of its affiliates, (iii) placement agent or manager for various debt offerings undertaken by ENBD, (iv) lender for ENBD under certain term loans and loan facilities, (v) coordinator, bookrunner, arranger, and/or lender on certain loan facilities for certain affiliates of ENBD, (vi) provider of certain treasury services to ENBD, and (vii) provider of credit facilities and other commercial credit products to ENBD.

It is understood that this letter is for the benefit and use of the Board of Directors of DIB (in its capacity as such) in connection with and for purposes of its evaluation of the Transaction and is not rendered to or for the benefit of, and shall not confer rights or remedies upon, any person other than the Board of Directors of DIB. This opinion may not be disclosed, referred to, or communicated (in whole or in part) to any third party, nor shall any public reference to us be made, for any purpose whatsoever except with our prior written consent in each instance. For the avoidance of doubt, nothing herein prohibits any individual from communicating or disclosing information regarding suspected violations of laws, rules, or regulations to a governmental, regulatory, or self-regulatory authority.

Our opinion is necessarily based on financial, economic, monetary, market and other conditions and circumstances as in effect on, and the information made available to us as of, the date hereof. As you are aware, the credit, financial and stock markets have been experiencing unusual volatility and we express no opinion or view as to any potential effects of such volatility on DIB, ENBD, EIB or the Transaction. It should be understood that subsequent developments may affect this opinion, and we do not have any obligation to update, revise, or reaffirm this opinion. The issuance of this opinion was approved by our EMEA Fairness Opinion Review Committee.

Based upon and subject to the foregoing, including the various assumptions and limitations set forth herein, we are of the opinion on the date hereof that the Exchange Ratio provided for in the Transaction is fair, from a financial point of view, to the shareholders of DIB.

Yours faithfully,

MERRILL LYNCH INTERNATIONAL (REGULATED BY THE DFSA)

MERRILL LYNCH INTERNATIONAL (REGULATED BY THE DFSA)

A.C.

مستشارو الصفقة

المستشارون القانونيون لبنك دبي الإسلامي

شركة التميمي ومشاركوه المحدودة

أبراج سنترال بارك، الطابق ٧
مركز دبي المالي الدولي
ص. ب. ٩٢٧٥
دبي، الإمارات العربية المتحدة

المستشار المالي لبنك دبي الإسلامي ومقدم رأي الإنصاف لبنك دبي الإسلامي

ميريل لينش إنترناشونال (خاضعة لرقابة سلطة دبي للخدمات المالية)، فرع ميريل لينش إنترناشونال

فرع مركز دبي المالي الدولي، الوحدة L46-02، الطابق ٤٦، ICD بروكفيلد بليس، مركز دبي المالي الدولي، ص.ب. ٥٠٦٥٧٦، دبي، الإمارات العربية المتحدة

مستشار العناية الواجبة المالية لبنك دبي الإسلامي ومستشار التقييم

شركة ديلويت للخدمات المهنية (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة

دار الفاتان للعملات، المبنى ١، الطابق ٥، مركز دبي المالي الدولي، ص.ب. ١١٢٨٦٥، دبي، الإمارات العربية المتحدة